محضر الجلسة 366

التاريخ: الاثنين 20 شوال 1424(2003/12/15)

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين

والسيد أحمد القادري، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت: ثلاث ساعات ونصف ابتداء من الساعة التاسعة و45 دقيقة صباحا

جدول الأعمال: الشروع في المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2004.

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

حضرات السادة الوزراء، السادة أعضاء المجلس،

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية. والنظام الداخلي للمجلس يشرع المجلس اليوم إلى غاية مساء يوم الثلاثاء في دراسة مشروع القانون المالي للسنة المالية 2004 والتصويت عليه وقبل ذلك، أود أن أهنئ السادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان ومكاتبها وكافة السادة المستشارين المشاركين في أعمال اللجان على الجهود التي بدلوها في تعميق النقاش والحوار الذي امتد في بعض الأحيان إلى ساعات ممتدة من الليل، كما اشكر السادة الوزراء على حسن التعاون مع المجالس واستجابتهم لبرامج عمل اللجان مما مكننا من استيفاء الدراسة والتصويت في الآجال المقررة والآن نشرع بحمد الله في أول جلسة لدراسة القانون المالي، الكلمة في البداية لمرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد أبو الفرج، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،السيدات والسادة المستشارون، السادة الوزراء، يشرفني أن اعرض على أنظار مجلسكم الموقر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بخصوص قانون المالية رقم 48 - 03 للسنة المالية 2004.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في مناقشة هذا المشروع في الآجال القانونية المحددة دستوريا وأخص بالشكر السيد فتح الله والعلو وزير المالية والخوصصة وذلك على حرصه المفضل بخصوص المشروع وعلى إرفاقه له بكافة الوثائق الضرورية الكفيلة بشرح مضامينه وتفسير أرقامه. وكذلك السيد أحمد العمارتي، رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية الذي سهر على تنظيم أشغالها بإحكام ورصانة وكذلك السادة المستشارون الذين أغنوا النقاش بتدخلاتهم المتنوعة وتنوع انتماءاتهم الجهوية والقضائية وكافة الأجهزة التقنية التي تعمل سواء بوزارة المالية أو بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمون،السادة المستشارون المحترمون، إن المشروع المعروض على أنظارنا هو الوليد الثاني للحكومة الحالية وهو يصادق آخر سنة من تنفيذ المخطط الجماعي 2000 و 2004 مما يجعله محطة لتقييم حصيلة هو الأخير ولبلورة الالتزامات المعبر عنهما من قبل الحكومة الجديدة وهو كذلك أول مشروع يعرض على مجلسنا الموقر بعد تجديد تلته الثاني وهو يندرج في إطار توحيد النهج الديموقراطي الحداثي الذي أقر مبادئه وأرسي مقوماته صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، حيث جاء بتدابير ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية اهتمت أساسا ب أولا: ترسيخ سياسة القرب وتعميق التضامن الاجتماعي.

ثانيا: تدارك الخصاص الحاصل في الميدان الاجتماعي.

- تأهيل الاقتصاد الوطني وتوسيع حقوق المبادرة الاستثمارية.

- الرفع من أداء ونجاعة نظام التربية والتكوين والعمل الثقافي.

- تعميق مسلسل الإصلاح القضائي.

- إصلاح الإدارة وتحديث التدبير العمومي

- تطوير الأداء العام للقطاع المالي والمصرفي.

- إصلاح قطاع النقل وتقوية شبكاته وتجهيزاته.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين إن المشروع وكما جاء في عرض السيد وزير المالية لخطوطه الرئيسية ينخرط في إطار ظرفية عالمية ووطنية تتسم بالتحسن وهو ما يعطيه فرصة مهمة للنجاح تجد في مواجهتها معيقات تتمثل أساسا في استمرار انخفاض سعر الدولار وتفاقم مظاهر التوتر على الساحة الدولية كما أنه ينبني على فرضيات تتسم بالخدر والواقعية وتتمثل في.

أولا: 3٪ كمعدل لنمو الناتج الداخلي الإجمالي.

ثانيا: 2٪ كمعدل للتضخم.

ثالثا: 10٪ كفائض للحساب الجاري في ميزان الآداب بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

رابعا: 25 دولار كسعر للبرميل الواحد من النفط الخام.

- 1,17 كمعدل لصرف اليورو بالدولار.

- 3٪ كمعدل لعجز الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، كما أنه يشكل حلقة من حلقات التجديد الذي بصرا على السياسة الاقتصادية والمالية، وهو تحديد يعكس استمرار العمل في الإصلاحات الكبرى وفي نفس الوقت يواكب مستلزمات طمأنينة بلادنا على حاضرها ومستقبلها

من خلال ترسيخ المكاسب الديموقراطية في ميدان التدبير العمومي والمالي والاقتصادي.

باعتماد هذه المعطيات أكد السادة المستشارون على أن الإلحاح على المقاربة الماكرو اقتصادية للتدبير المالي لا تخدم طموحات بلادنا في تقديم التنمية إضافة إلى أنها قد تكون سببا في التخلي عن عدد من المكتسبات المهمة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية في عدد من القطاعات وهذا ما يستوجب التخلي عن التدبير الأورطودوكسي لنسب العجز والتضخم مقابل اجتهاد مهم في باب نسبة النمو وذلك في سبيل مواجهة بعض مظاهر الاختلال، التي سارت بنيوية في الاقتصاد المغربي كالبطالة ولقد كان موضوع تمويل الأحزاب السياسية مطلبا جوهريا لدى عديد من المتدخلين وكذلك باعتبارها المكلف دستوريا بتأطير المواطنين مما يستدعي منهما القيام بأنشطة متعددة في ميادين مختلفة حيث وقع التفكير على ضرورة تخويل هذه الأحزاب اعتمادات مالية تتناسب أحجامها وكذلك الدور الذي تلعبه بدل الاكتفاء بالتمويل الموسمي الذي تستفيد منه مع كل حملة انتخابية.

هذا ولقد اجمع المتدخلون على أهمية إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في اتخاذ قرارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وذلك من خلال استشارتهم عند إعداد مشروع القانون المالي، معتبرا ذلك شرطا أساسيا في إنجاح أي مشروع كان مع اعتماد آلية الإعلام المتواصل بهدف مواكبة البرلمان لكافة الإجراءات القانونية التي تتخذها الحكومة أثناء إصدارها مراسيم قوانين، ينظم إصدارها قانون الإذن المنصوص عليه في الفصل 45 من الدستور، وفي هذا الإطار اقترح المتدخلون اقتراح شباك دائم داخل قبة البرلمان يتم من خلاله إخبار ممثلي الأمة بكل المستجدات الاقتصادية خاصة منها ما يدخل في المجال التشريعي في انتظار عرضها عليهم للمصادقة في نهاية السنة.

في نفس هذا السياق أشار السادة المستشارون إلى أنه كان يجدر على الحكومة إخبار البرلمان بالتدابير الجوهرية التي كانت ترمي على إدخالها على مدونة التسجيل خلال فترة الإعداد خاصة وأن الأجال القانونية الخاصة بمناسبة مشروع قانون المالية والمصادقة عليه لا تكفي لتمحيص قانون مهم من حجم مدونة التسجيل للموازنة معها.

هذا وإذا كان المتدخلون قد نوهوا بما جاءت به المدونة من مقتضيات تجميعية وتبسيطية ولتقليص مدة التقادم فإنهم أكدوا على ضرورة بدل مجهودات إضافية لضمان المزيد من حقوق الملزمين خاصة في مادة المنازعات مع ضرورة خلق شروط لإشاعة جو الثقة بين الملزم والإدارة الضريبية من خلال تفادي المراجعات التي صارت شبه أوتوماتيكية في هذا الباب والتي من شأنها أن تعيق التطور الذي يبغي المغرب تحقيقه في مجال السكن.

- ملاحظات كهذه وغيرها كثير طبعت مناقشات التدابير التي جاء بها المشروع بخصوص كل من الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة وذلك بالتركيز على آمال تقديم التصريحات وتخفيض الأسعار وضمان حقوق الملزمين عند تطبيق مسطرة الفحص وكذا في حالات المنازعة وأهمية تحيين كل من الضريبة المعنية والضريبة الحضرية مع تأكيد المتدخلين على أن تأهيل الاقتصاد وتشجيع الاستثمار يحتاج إلى إجراءات تشجيعية مصاحبة للتدابير الضريبية وذلك في مختلف المجالات، الإدارة، القضاء تخفيض كلفة الأراضي وسعر.

مع ضرورة اعتماد مبدأ المساواة مع ما بين جميع جهات المملكة.

هذا وإذ نوه المتدخلون كذلك بما جاء به المشروع من مقتضيات تكرس مسؤولية الآمر بالصرف والمحاسبين من أجل تسريع أداء ديون الدولة المرتبطة بالصفقات العمومية، فإنهم قد ألحوا على معالجة مشكل عدم توفر الموجودات الذي يبقى عائقا أساسيا في هذا المجال خاصة في الجماعات المحلية.

جواب السيد الوزير، السيد الوزير في الإعلان عن هذه الملاحظات أبرز فيه أن الاعتبارات الوطنية هي الدافع الذي تبني الحكومة عليه النهج الحالي في التعامل مع السياسة النقدية والمالية وذلك بهدف تجنب الظروف الاقتصادية الصعبة في أوائل الثمانينات، حين تفاقمت نسب العجز والتضخم مشيرا إلى أن المفيد بالنسبة لمعدلات النمو المحققة وتواتر ثباتها واطراد الزيادة فيها مهما كانت ضئيلة وهذا ما حدث خلال الثلاث سنوات الأخيرة التي تميزت على الخصوص بتدشين استقلالية النمو على القطاع الفلاحي المتميز بعدم الاستقرار وضعف قابليته للتوقع.

هذا ولقد أوضح السيد الوزير بان الحكومة قابلة مستعدة دائما للاتصالات بإمعان مع كافة الفعاليات والتحاور في كل ما من شأنه أن يساهم في تخليق الحياة العامة وترشيد الحياة السياسية مبنيا بأن أي إجراء ضريبي لا يتخذ إلا باعتماد منهج تشاركي بين وزارة المالية والوزارات ذات الصلة بالقطاعات المعنية علما بأن اتخاذ أي تدبير كيف ما كان يجب أن يراعي فيه مصلحة الأطراف المنتجين والمستهلكين، والدولة والملزمين مع التأكيد على ضرورة ترسيخ القناعة بان الدولة لا تعمل إلا لصالح المواطن.

هذا وقد ذكر بأن المنازعات منظمة بشكل واضح من قبل القانون وأن المشروع يهدف إلى تكييف المراقبة المفروضة على المقاولات من حجم هذه الأخيرة لاعتماد رقم المعاملات كمعيار لتحديد مدة الفحص، وبين بان إدراج مدونة التسجيل في المشروع يأتي لتطبيق أحكام القانون التنظيمي للمالية لأن مختلف قواعدها تدخل في نطاق

اختصاص القانون المالي السنوي، مؤكدا على أن التعديلات الواردة في هذا الشأن لا تتعلق إلا بالكتاب الأول من المدونة على أن يتم عرض ما تبقى منها في قوانين المالية المقبلة وذلك مشكل تدريجي في أفق إعداد مدونة عامة للضرائب، مشيرا على أن الحكومة ملتزمة بتقليص الحد الأقصى من الضريبة العامة على الدخل من 44 الى 41٪، والى أن الدولة تمكنت من معالجة مشكل المتأخرات والذي كان يقف في وجه أداء الدولة مؤكدا على أن تكريس مسؤولية الأمر بالصرف والمحاسبين يحتم على الإدارة توفير الجو المناسب لممارسة هذه المسؤولية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون المحترمون قبل عرض التعديلات التي تم تقديمها بشأن قانون المالية والتي وصل عددها إلى 72 تعديلات يجدر بي أن أشير بداية إلى أن المجلس توصل باستدراك من مجلس النواب يهدف إلى معالجة الخطأ المادي ورد في كل من المادة 8 المتعلقة بالضريبة على الشركات أي البندين 2و3 من المادة 46 والمادة 10 المتعلقة بالضريبة العامة على الدخل.

- البندين 2 - 3 من المادة 36 بالتنصيص على أنه في حالة ما إذا كان الإقرار فيه ببيانات غير كاملة أو إذا كانت المبالغ المصرح بها والمدفوعة عير كاملة تتعرض المؤسسة المعتبرة في حكمها لغرامة قدرها 25٪ من المبالغ المعينة في البيانات الغير الكالمة أو من المبالغ الناقصة، ويتعلق الأمر هنا بالإقرار المنصوص عليه في المادة 30 من الضريبة على البركات والمادة 38 من الضريبة العامة على الدخل وأيضا بالتنصيص على أنه في حالة ما إذا كان الإقرار في بيانات غير كاملة أو إذا كانت المبالغ المصرح بها المدفوعة غير كافية تتعرض المصحة أو المؤسسة المعتبرة في حكمها إلى لعلاوة قدرها 15٪ من الضريبة المحجوزة في المنبع المتعلقة بالمبالغ المعنية في البيانات الغير الكاملة أو من المبالغ الناقصة ويتعلق الأمر هنا بالإقرار المنصوص عليه في المادة 37 مكرر من الضريبة على الشركات والمادة 35 مكررة مرتين من الضريبة العامة على الدخل ، بعيدا عن هذا الاستدراك تم اقتراح عدد من التعديلات على المشروع وذلك من لدن، أولا الحكومة فرق الأغلبية، فريق الاتحاد الدستوري الفريق الديمقراطي الاجتماعي، الفريق الكونفدرالي والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التعديل الحكومي استهدف تغيير المبالغ والرسوم الواجب استيفاؤها عند الاستيراد المفروض على القمح اللين بتخفيضها من 90٪ الى 55٪ وذلك لضمان التمويل العادي للبلاد من القمح الطري واستقرار اثمار الدقيق والخبز بالنظر واستمرار ارتفاع الأثمان العالية للقمح الطري والتي صاحبها ارتفاع في اثمان النقل البحري مما سيزيد بدأ أكثر من كلفتها.

- تعديلات الفرق البرلمانية اهتمت بمواضيع متعددة نذكر منها تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد المستوردة مع تمديد الإعفاءات التي تستفيد منها بعض المنتجات لفترة أطول.

- رفع الجزء المعفي من الضريبة العامة على الدخل من 20 ألف درهم إلى 6000 درهم.

- تشجيع السكن الاجتماعي من خلال مواصلة أداء التسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميها من أجل تملك مساكن اجتماعية من الرفع منه.

- المطالبة بتخفيض السعر الأقصى على الدخل مشكل تدريجي.

- التنصيص على عدد من الخصوم من الضريبة العامة على الدخل كالمبالغ المخصصة للتمدرس والتأين.

- ضمان الملائمة والانسجام بين مقتضيات النصوص المنظمة للضريبة، وكذا بينها وبين مختلف القواعد القانونية المنظمة للمجالين المدني والجنائي.

- ضمان حقوق الملزمين في حالة المنازعة بإيقاف الأداء إلى حين البت النهائي من لدن القضاء.

- تحديد السقف الأعلى للأجور والعلاوات في الإدارة العمومية.

- تحسين الرقابة على استعمال الأموال العمومية.

- التشجيع على التحفيظ في العالم القروي.

- تمديد الأجال المخولة للتسجيل.

- الرفع من النسبة المخصصة من الضريبة المخصصة من الضريبة على الشركات لفائدة الجهات من 1 إلى 1,5٪.

- ضمان توزيع كافة مناصب الشغل المقترحة في المشروع.

- تشجيع القاطنين بالمغرب بصفة اعتيادية من أصحاب معاشات التقاعد ذات المنشأ الأجنبي أو خلفهم على التحويل..

- رواتب تقاعدهم للمغرب، وتحويلها بصفة نمائية إلى الدرهم الغير القابل للتحويل.

- حلال جلسة التصويت على هذه التعديلات سحبت فرق الأغلبية عامة تعديلاتها ودفعت الحكومة بالفصل 51من الدستور اتجاه 24 تعيلا في حين تم رفض باقي التعديلات بالأغلبية النسبية لأعضاء اللجنة، وتم التصويت على كافة المواد التي لم يرد بشأنها تعديل وكذا التي سحبت التعديلات الواردة بشأنها بالإجماع، ليتم التصويت على باقي المواد التي وقع التشبث بالتعديلات الواردة بشأنها بالأغلبية النسبية ليتم التصويت في الختام على المشروع طبقا للنتيجة التالية.

الموافقون: 21

المعارضون: 06

والممتنعون : لا أحد

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المقرر. الآن أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار على لسان رئيس فريقه المستشار السيد المعطي بنقدور، فليتفضل.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أتدخل باسم التجمع الوطني للأحرار في مناقشة القانون المالي لسنة 2004 لأبدي وجهة نظر الفريق وأقدم بعض الاقتراحات.

إن تواجدنا بالحكومة يفرض علينا تقديم الدعم والنصح لتقويم الاختلافات إن وجدت، ونقل تطلعات المواطنين وانشغالات المهنيين في حوار بناء وصريح يخلو من المزايدات أو الانتقادات الجاهزة والآراء التعجيزية، خاصة داخل هذه الغرفة التي تشكل فضاء ملائما لنقاش مثل هذه القضايا وغيرها ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية.

صحيح أن أشغال اللجان أكثر وأوسع فائدة ونفعا، لكننا أمام مناسبة من نوع آخر لمساءلة الحكومة حول هذا القانون وإلى أي حد يستطيع ترجمة السياسة المالية والاقتصادية لبرامجنا والتي كانت نقطة التقائنا وتوافقنا.

إن من خلال دراسة الوضعية العامة للبلاد يتضح أن السياسة المالية للقوانين المالية الماضية لم تفلح في حل المشاكل الاجتماعية المعقدة كتعميم التعليم وإيصال التجهيزات والحد من البطالة، وفك العزلة عن العالم القروي ووضع ركائز للتنمية المستدامة.

وهذا الشعور شاركتنا فيه الحكومة وأحست به من جانبها، إذ تقدمت إلى البرلمان في مايو الماضي بشبه تصريح حكومي أو استدراك برنامجها ودعت إلى نهج برنامج لسياسة القرب.

كان هذا بمثابة دعوة للانخراط في مسلسل إصلاحي واستدراكي يقصد به ملامسة حاجيات ومتطلبات المواطن عن قرب من أجل إعطاء انطلاقة حقيقية وشاملة لمسلسل تنمية يهم جل الميادين ويغطي جميع المناطق، مما بعث في نفوسنا بعض الارتياح

واستحسنا الأمر واعتبرناه مبادرة هامة وتوجهات هادفة في انتظار وضع إطار مؤسساتي لها، وإحضار الوسائل المادية والآليات القانونية لتفعيلها، خاصة فيما يرجع إلى النقل، والصحة، والتجهيزات الأساسية بالعالم القروي، ومحاربة الفوارق الاجتماعية.

وطالبنا من الحكومة في نفس الوقت تهييئ مناخ للاقتصاد الاجتماعي مصاحب لبرنامج سياسة القرب، كالإصلاح الضريبي وإصلاح الأجور وتدعيم اللامركزية على أساس أنها القطب المحرك والأساسي لتفعيل سياسة القرب.

لقد قارب القانون المالي الإصلاح الضريبي مقاربة خجولة لا تفي بالغاية المنشودة همت الشركات بإعفاء واحد اقتضى رفع السقف المعفى إلى حدود 5000 درهم وهو العبء الوحيد الذي كلفت الحكومة نفسها تحمله، بجانب تحيين وتنقيح نصوص مدونة التسجيل، وفي هذا الباب لنا وجهة نظر حول هذه المدونة وأثرها على تنمية الاستثمار، وبصفة عامة يمكن اعتبار هذه الإجراءات تدابير جزئية للمعالجة وليس الإصلاح الضريبي المنتظر.

إن ما كنا ننتظره من الحكومة هو سياسة شاملة لتغيير المنهج الضريبي بالمغرب يقود إلى إصلاح اقتصادي وإلى تنمية الاستثمار وتدعيمه، لأنه الطريق الوحيد للوصول إلى الاقتصاد الاجتماعي لتشجيع ذوي الدخل المحدود ليتسنى لهم التدبير الجيد لمستوى معيشتهم.

لقد وصل إلى علم جميع المغاربة أن الحكومة تراجعت عن نية التقليص من نسبة الضريبة على القيمة المضافة والتخفيض من الضغط على ضريبة الدخل العام وهي في صدد إعداد هذا القانون المالي،

بعد أن وعدت بذلك.فما هي يا ترى أسباب هذا التراجع؟

طبعا كما هي العادة هاجس التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية بمحاصرة معدل التضخم في 2٪ والعجز في 3٪. والخضوع لهذه الضوابط لا يخلو من سلبيات كالحد من نسبة النمو وتقليم وثيرة التشغيل وانتشار الفقر والبطالة، مما يجعل نفقات الاستثمار افتراضية قد لا تنفذها السلطات العمومية، أو تبقى رهينة بمدى استطاعة الحكومة تأمين نفقات التسيير عن طريق المداخيل العامة، باستثناء المشاريع المهيكلة والأشغال الكبرى التي تتدخل الدولة فيها عبر صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كميناء طنجة والمدار المتوسطي والطرق السيارة. أما الاستثمارات المعول عليها من طرف الجماعات المحلية فربما ستعرف بعض التأخير بسبب ما تعرفه بعض مجالس كبريات المدن من تعثر.

وأملنا كبير أن تسعف الظروف طموحات الحكومة في هذا المجال رغم أن الأرقام المرصودة في حد ذاتها لا تعكس تطلعاتنا لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في الاستثمار والمشاريع الكبرى التي بإمكانها امتصاص البطالة وخلق المزيد من الثروات.

وأمام كل هذا نعتقد ان لا اختيار أمام الحكومة إلا أن تعمل على تنويع الاقتصاد والتوجه نحو القطاعات الأخرى المشكلة له كالفلاحة، باعتبارها قاطرة أخرى للتنمية، بجانب السياحة والصيد البحري والمواصلات السلكية والمشاريع السكنية والأشغال العمومية. إن هذا التنويع قد يشكل دعامة أساسية للاقتصاد لتطوير ركائزه عبر خلق

موارد مالية وظروف مساعدة للشغل وفرص الاستثمار الخاص.

حضرات السيدات والسادة،

خلال النقاش والحوار حول القانون المالي كان هناك تساؤل كبير نضعه على أنفسنا هو أين مخطط التصميم الذي نعتبره نصا قانونيا التزمنا جميعا به حكومة ومؤسسات ولعله يكاد أن ينتهي، فهل كل هذه القوانين السابقة صارت في توجهات المخطط وحقق ما أوكل إليه؟

سؤال يقتضي منا أن نجلس وننتظر تقريرا مرقما واضحا عما استطعنا تحقيقه، وما لم نستطع إدراجه، وما هي الأسباب؟ هل هناك رؤية جديده لتغيير أهدافه؟ ولا أريد أن أضع سؤالا عمن يسهر على تنفيذه، وتطبيقه فلم نجد في هذا القانون المالي أثرا له.

حضرات السادة

لقد كان من أولويات البرنامج الحكومي الاستكثار والشغل والسكن، نعم، لقد تجند المغرب بكل مؤسساته على كل المستويات، وقيل بأن الحل الوحيد

هو مراكز الاستثمار، وصودق على نصوصه باستعجال، وتنازلت الوزارات على الاختصاصات، وأوكل إلى الغفال والولاة السهر على هاته المؤسسات الجديدة، ووجدت مكاتب وإدارات، وأقيمت الدنيا وأقعدت، وقلنا الحمد لله وجد الحل للاستثمار.

أصدقكم القول، السيد الوزير الأول، أن الاستثمار المنتظر لا زال منتظرا، ولم تأت هاته المكاتب بعد بثمارها، اللهم إلا أرقاما تصدرونها عن الاستثمار فتريحكم، ولكن في أرض الواقع لا نجد لها أثرا سواء في مجال التشغيل أو تحسين نسبة النمو. فلا المساطر سهلت الاستثمار فأصبح كما أريد له، اللهم ما نسمعه وتسمعونه، وتسمعونه.

الفلاحة:

حضرات السيدات والسادة،

لا يجادل أحد في أهمية قطاع الفلاحة في الإنتاج والتنمية على جميع مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المتتبع للشأن الفلاحي يلمس أن هذا القطاع لم يعرف إلا إشارات لا ترقى إلى مستوى تأهيله ومعالجة ضعف إنتاجياته وتطويره.

نسمع كثيرا عن تدخلات الحكومة عبر برامج تستهدف دعم مداخيل الفلاحة والساكنة القروية عن طريق خلق أوراش سوسيو اقتصادية من أجل خلق فرص الشغل، إلا أن هذه التدخلات مناسبتية وتظل متفاوتة وبنسب حقيقية وواقعية لا تتجاوز 6 أو 7٪ في كل المجالات المرتبطة بالعالم القروي.

إن القانون المالي لسنة 2004 لم يأتينا بجديد يؤكد الاهتمام المتميز والملحوظ بقطاع الفلاحة والعالم القروي، مع العلم أن تحسن هذا القطاع ساهم بصورة كبيرة في تحسين الوضعية المالية، مما يفرض علينا التفكير بجدية في استبدال سياسة التثبيت بسياسة فلاحية واضحة المعالم قادرة على تأهيل فلاحتنا لمواجهة المنافسة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أهمية التنمية الفلاحية لا تقل أهمية عن باقي القطاعات الأخرى التي حظيت باهتمام ودعم كبيرين، ومن هذا المنطلق نشير وننبه إلى خطر اجتياح الإنتاج الفلاحي الأجنبي لأسواقنا وتداعياته على استقرار وهوية العالم القروي وساكنته، خصوصا وأن به أكثر من 50٪ من ساكنة المغرب، وهذه مسؤوليتنا جميعا تفرض علينا مضاعفة الجهود عن طريق البحث الدائم والحوار الجاد لتحديد مسار التأهيل ووسائل الإنتاج حتى لا يصبح المغاربة مجرد مستهلكين لمنتوجات فلاحية أجنبية ومدعمين لاقتصادياتها.

وفي هذا الإطار وإيمانا منا بحتمية التعامل والتعايش مع المناخ العالمي الجديد، ندعو إلى بناء مصدات واقية من الاجتياح عن طريق تعزيز الكفاءات التفاوضية الوطنية في مجال المبادلات التجارية الفلاحية وملاءمة سياستنا الفلاحية للسياسة التجارية.

إن التمنيع الحقيقي للاقتصاد الوطني هو الاستثمار في القطاعات والمجالات المرتبطة بالفلاحة في جميع عناصرها وجعل عوامل الإنتاج الوطني في مستوى

مثيلاتها الأجنبية إلى حد ما واعتماد برامج هادفة تقوم الاختلافات وترفع من وثيرة التدخلات الحقيقية. وعليه ننتظر من الحكومة أن تأتينا مستقبلا بمؤشرات قوية عن سياسة فلاحية واضحة، صريحة،منسجمة وقادرة لا على توفير الدخل الملائم للفلاح فقط، بل تدعمه وتؤهله لخوض غمار التحديات المستقبلية.

إن الشأن الفلاحي يدعونا إلى مراجعة الذات والتحلي بالجرأة في اتخاذ القرار في عدة مجالات: كالتمويل والتأمين والتكوين وكل القضايا المرتبطة بالاتمركز واللامركزية.

أملنا أن تراجع الحكومة سياستها بخصوص قطاع الفلاحة، ونؤكد مرة أخرى على دور الجمعيات المهنية والغرف الفلاحية الذين يعتبرون شركاء فاعلون ولهم اهتمامات عن قرب بالعالم القروي والشأن الفلاحي وتطويره. وهنا أستحضر دعمهم

وتقوية دورهم، كما نأسف عن عدم إخراج القرار الموقع والخاص بتمويل الغرف الفلاحية والجمعيات المهنية رغم أنه لا يكلف المالية العامة في شيء.

إن العديد من الاقتراحات والملاحظات أغنت النقاش داخل اللجان وفي اللقاءات الوطنية مع المهنيين وأطر البحث العلمي كلها تؤكد أن معالجة وضع قطاع الفلاحة

يستلزم عقد مناظرة وطنية لوضع أسس إصدار ميثاق فلاحي يؤسس لتطوير فلاحتنا والنهوض بها.

السياحة:

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان كذلك من ركائز برنامج حكومتنا الموقرة موضوع السياحة على اعتبارها رافدا قويا للاقتصاد المغربي، واستمعنا إلى التزام أهل القرار بجلب 10 ملايين سائح في أفق سنة 2010. هذه السنة التي أصبحت تذكر في كل برامجنا، فهي موعد كأس العالم وهي قرب موعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة،

وهي موعد رفع الإعفاء الضريبي عن الفلاحة، وهي وهي وهي..... نتكلم عنها كيوم صراط. فهل الاستعداد لها فعلي وعملي ومسؤول؟

إن من أهم ما نلاحظه اليوم غياب سياسة ممنهجة وفاعلة لإعادة هيكلة وزارة السياحة والمرافق التابعة لها. ونعتقد أمام هذه الإشكالية الهيكلية المتمثلة في:

1- عدم تحديد مهام المكتب الوطني للسياحة في تسويق المنتوج السياحي المغربي.

2- وعدم الاهتمام بتأهيل الأطر عبر تخصيص دورات تدريبية وتكوين مستمر يرقى بمستوى العاملين بهذا القطاع.

3- وغياب التنسيق الفعال والواقعي بين جميع المتدخلين.

(نعتقد) أن مشروع استقبال عشرة ملايين سائح في أفق سنة 2010 سيظل أملا قد لا يتحقق في الموعد المرتقب، خصوصا وأن توقعات التصميم الخماسي في هذا الميدان لم تكن صائبة، إذ عرف عدد السياح الوافدين على المغرب في سنة 2003 تراجعا بنسبة 3٪.

هذا بالإضافة إلى أن اعتماد مقاربة جديدة واستراتيجية تسويقية إنعاشية لتعزيز تواجدنا بمختلف الأسواق العالمية، التقليدية منها والجديدة، أصبح أمرا

محتوما لا يمكن التغاضي عنه أو التخاذل فيه، خصوصا وأن السوق المغربية تعرف منافسة شديدة من بعض دول البحر للأبيض المتوسط التي لها نفس معطيات المغرب السياحية مع اختلاف في جودة الخدمات والتجهيزات.

كما نتساءل أيضا عن مستقبل السياحة القروية التي لا زالت تعاني التهميش وتعتمد سياسة ظرفية لا تتماشى مع مؤهلات العالم القروي في هذا الميدان، علما بأن للمغرب والحمد لله ثلاث سلاسل جبلية نستغرب عدم استغلالها في النهوض بالسياحة الجبلية

عن طريق إقامة تجهيزات ومرافق ستعمل حتما على جلب نوع آخر من السياح لم يعهده المغرب من قبل، وهو ما سيساهم في إنعاش هذا القطاع وتنويع مداخيله و تنمية هذه المناطق و ترويج اقتصادها.

وبالنسبة للسياحة الداخلية، فتبقى الجهود المبذولة في هذا الميدان غير كافية بالنظر إلى أهميتها ودورها الاقتصادي، علما بأن جملة من الدول كفرنسا وألمانيا تعتبرها أساس تنميتها السياحية. إن الأحداث التي يعيشها العالم اليوم والتي دفعت بالعديد من الدول إلى وضع المغرب ضمن قائمة الدول التي تشكل خطرا على مواطنيها، أصبحت تحتم علينا التركيز على هذا النوع من السياحة عبر وضع استراتيجية محددة لمواجهة هاته العوائق حيث يتعين أولا الاهتمام بالسائح المغربي خاصة المتوسط الدخل.

ويجدر بنا أيضا التنبيه إلى ما يبديه المهنيون من تخوفات من عدم إقبال المنعشين السياحيين على الاستثمار في هذا الميدان، نظرا لاعتماد استراتيجية وطنية في إطار برنامج آزور الذي يتوخى تعزيز المنتوج السياحي المغربي عبر الرفع السريع من الطاقة الإيوائية وهو ما لا يتماشى مع السياسة البطيئة

المعتمدة في التسويق والترويج للسياحة المغربية مع البحث عن غزو أسواق جديدة، دون إغفال وضبط الجوانب المؤثرة في السياحة ومن جملتها الوكالات السياحية والمرشدين والنقل السياحي والأمن وخاصة بالمدن السياحية.

لقد أخبرتنا بعض الجرائد أن نسبة مستعملي مطار أكادير تقلص ب 3٪ عن السنة الماضية ونحن نعلم أن الطريق السيار إلى أكادير ليس من أسبقيات الحكومة رغم ما لمدينة أكادير من دور اقتصادي فعال، ولكننا

نسمع أن الفنادق تبنى وتبنى، وأن عدد الأسرة في تزايد، فهل ستمتلئ بدون طريق؟

أريد فقط أن أؤكد أن تزايد الأسرة لا يؤدي إلا لتأكيد حرب ومنافسة في الأثمنة بين الفنادق في أكادير التي فقدت معه السيطرة على تدبير نفقات التسيير ليفتح الباب أمام معركة أخرى بين أصحاب الفنادق والبنوك، وما يليها من إغلاقات للأبواب في وجه السياح وفي وجه اليد العاملة، هذا جانب معاش في السياحة فكيف سنواجه آمال وطموح البرنامج الحكومي.

والحديث عن السياحة يجرنا إلى قطاع يعتبر توءما لها، إنه قطاع الصناعة التقليدية وما له من دور فعال في تحسين خدمات قطاع السياحة، واستهواء السياح وإعطائها تفضيلا وامتيازا عن باقي البلدان التي تنافس بلدنا سياحيا، زيادة على دوره في جلب العملة الصعبة وتكوين الصغار ممن لم تسعفهم الظروف في التعليم والتكوين فلن يجدوا أفضل من قطاع كهذا يشغلهم ويعمل على مساعدتهم لامتهان مهنة يضمنون بها رزقهم،هل تتصورون قدرته الاستيعابية في التشغيل؟ إنه يشغل أزيد من مليوني حرفي يعني 10 ملايين مواطن باحتساب عدد الأسر، وهو خمس عدد سكان البلاد.

إنه في الحقيقة يطبق علينا المثل الشعبي "من ملك الشيء أهانه".

الصيد البحري:

حضرات السيدات والسادة،

قطاع الصيد البحري بعد وقف الاتفاقية بين سياسة الحكومة والانتظارية.

لقد أظهر التصريح الحكومي اطمئنانه على هذا القطاع، وأبدى تفاؤلا كبيرا بمستقبله بعد وقف الاتفاقية، فهو ذو الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه لحد الآن لم تقدم أية استراتيجية كبديل على وقف الاتفاقية، لا من حيث الاستثمار أو

التأهيل، إذ لم يحظ بأي تشجيع كباقي القطاعات من أجل الاستثمار كقطاع السكن الذي رافقته تشجيعات أخرى تهم المستهلك ونسبة فوائد القروض ودعم صناديق الضمان.

كما أن سياسة الصيد وتدبير المخزون السمكي على الحالة الراهنة المعتمدة على الراحة البيولوجية والتي لا تحترم من طرف الجميع. فهي سياسة متجاوزة وتضر بالصيادين وفي حاجة إلى إعادة النظر وعصرنتها بالاعتماد على الطرق العلمية، كاختيار مناطق معينة مدروسة بطريقة علمية للموارد السمكية، وحاجيات السوق الداخلي والخارجي وتطبيق الراحة البيولوجية بها لتهييئها وحمايتها لفترة معينة. مع ترك باقي المناطق حرة للصيد، دون وقف عملية الصيد بصفة عامة مرة واحدة في جل الشواطئ، ونضمن بها تدبيرا عقلانيا لعملية الصيد تحقق الغايات وتحمي حقوق الجميع. مع تحسين مردودية الصيد البحري بصفة عامة.

فعلا لقد أشار السيد الوزير في مناقشته إلى انخفاض كبير في الكمية والقيمة وهو إعلان صريح بأن القطاع في تدهور، إذا أخذنا بعين الاعتبار البواخر الراسية بالموانئ وتوقف البحارة عن العمل. والكل يقدر حجم هذه الخسائر والتي تطال الاقتصاد ككل.

ولاحظنا في خطاب السيد الوزير تفاؤلا عبر الاقتراحات والمشاريع التي قدمها كآفاق واعدة للقطاع وهي أوراش هامة تتجاوب مع الطرق العلمية لتدبير القطاع، مما يجعلنا نعتبر هذا التوجه استراتيجية جديدة للقطاع نصفق لها ونعتقد أنها في حاجة لمزيد من الوقت.

الإسكان:

حضرات السيدات والسادة،

نسجل بإيجاب الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة للسكن الاجتماعي الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله وأكد على وضع برنامج يسعى إلى محاربة السكن غير اللائق والتشجيع على امتلاك المساكن.

وفي السنة الماضية تسائلنا عن مصادر تمويل 000.100 سكن، وطالبنا بدعم المؤسسات العمومية لتجاوز العجز الذي تعاني منه ومساعدتها للوفاء بالتزاماتها مع المتعاقدين وتأهيلها لمواصلة العمل بجانب القطاع الخاص..

وجاء القانون المالي وأظهر نية الحكومة في تجميع هذه المؤسسات في مؤسسة واحدة، يكون لها فروع جهوية. فهل هي تصفية لهذه المؤسسات دون معرفة نتائج التفحصات والمراقبة التي عرفتها بعضها، والتي انحرفت عن الأهداف التي أنشئت من أجلها، والمتمثلة في القضاء على مدن الصفيح وما هو مصير المستفيدين بعد أن قاموا بأداء مستحقات ذلك وما زالوا ينتظرون خاصة بالدار البيضاء كمشروع ابن امسيك والتشارك، والحي المحمدي، وسيدي معروف.

وفيما يرجع إلى التشجيعات لامتلاك المساكن وتخفيض التكلفة الإنتاجية،وعدت الحكومة بتعبئة الأرصدة العقارية التابعة للدولة وتجهيزها والاتفاق مع القطاع البنكي لتخفيض النسب وتمديد فترة الاستحقاقات إلى 25 سنة والشروع في العمل بصناديق الضمان، فما هي الضمانات لتحقيق ذلك؟

ثم إن عملية الزيادة في الرسم الخاص بالأسمنت لرفع موارد الصندوق التضامني للسكن تثير مخاوفنا، ونطالب الحكومة بتشديد المراقبة حتى لا تكون لهذه الزيادة اثر على المستهلك.

ونذكر أن الزيادة السابقة أداها المستهلك على شكل رسوم، ولم تحترم وعود الحكومة، وإن مبلغ 100 مليار هو رصيد يتجاوز ما تخصصه ميزانيات الدولة. ويجب أن يوجه توجيها صحيحا ونزيها، إنها ضريبة مقنعة وجديدة على المقاولات والمستهلك.

وفيما يتعلق بمسألة تشجيع السكن اللائق بالعالم القروي من أجل مواصلة تبسيط مساطر الترخيص ومجانية التصاميم النموذجية، فإننا نطالب الحكومة بإعفاء رخص البناء من الرسوم المفروضة لتشجيع السكان على احترام البناء القانوني، وتشجيعهم على سلك المساطر الإدارية دون اللجوء إلى البناء العشوائي مع تعميم الوكالات الحضرية بباقي الجهات.

وإذا كنا نبارك سياسة الحكومة في مجال السكن فإننا في نفس الوقت نرجو أن لا يكون هذا الإقبال والاهتمام على حساب خرق تصاميم التهيئة والبناء دون احترام المقاييس: الكثافة السكانية، المرافق الاجتماعية، علو الطوابق غير القانونية والتسامح المضر بتعميرنا فضلا عن التخلي عن مقاييس الجودة تحت هاجس الضغط الاجتماعي.

وفي هذا السياق، فالحكومة مطالبة بالتعجيل بدراسة أو إعداد جديد لتصاميم التهيئة وتحيين منظومتها مع تغيير قانون التعمير لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية. وإن من ضمن التشجيعات التي كنا ننتظر من الحكومة إحضارها في القانون المالي إعادة النظر في التحملات الضريبية الخاصة للسكن الشخصي حول الضريبة على القيمة المضافة، علما أن بعض القطاعات التجارية

المرتبطة بالبناء غير منظمة ولا تسلم الفواتير، مما يجعل المواطن يؤدي الضريبة على القيمة المضافة مرتين عند شراء المواد وعند طلب الحصول على رخصة السكن.

التشغيل:

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان التشغيل هو مأساة مجتمعنا اليوم ومأساة تعيشها كل أسرة، وعامل يأس وإحباط لشبابنا ولمثقفينا ولأطفالنا، وجاء البرنامج الحكومي بكل معطياته ليستهدف شيئا واحدا هو التشغيل.

إنه بدون تفعيل حقيقي للاستثمار والذي لن يتأتى دون إصلاح ضريبي شامل وبدون تحفيز القطاعات المنتجة وتأهيل المقاولات وربط التعليم بالتكوين، وتحسين القطاع البنكي لن نستطيع أبدا أن نخلق ما يدفع إلى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في امتصاص حدة البطالة. ولعل سياسة الصناديق والمكاتب وحدها لا تف بالغاية المنشودة.

لقد وعدت الحكومة في السنة الماضية بتوظيف 7000 عاطل و100 ألف عبر الخواص، فإلى أي حد

تم تحقيق ذلك؟ وما مصير مكاتب التشغيل، وما مصير التشغيل المرتبط بالتكوين؟ وأين هي البرامج والإستراتيجيات التفعيلية لها.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يعود إلى تفكير الحكومة في تشجيع التقاعد المبكر، نريد أن نشد انتباه السيد الوزير هنا أن المنشور الذي صدر في هذا الشأن لتشجيع الموظفين للحصول على التقاعد المسبق ودون أن تشغله الدولة للوصول إلى التوازنات العامة عبر تقليص كتلة الأجور يثير لنا بعض التخوفات:

أولا: يهم الأطر دون العليا (يعني من السلم 1 إلى 9). والذي يعرف حقيقة الإدارة المغربية أن مشاكلها نوعية في الخصاص في الأطر المتوسطة، فلنفترض أن 10 آلاف من الأطر المتوسطة تركت الإدارة وتركت مناصبها للسيد وزير المالية، حتى يضمن توازنه المالي.

ثانيا: هذه الأطر هي متوسطة لن تأسس شركات ولن تخلق استثمارات، ولكنها مطلوبة عند القطاع الخاص وستقطع باب الأمل على أصحاب الشهادات.

هناك على سبيل المثال تقنيو الفلاحة، وممرضو وممرضات قطاع الصحة، أكيد أن هذه الفئة مطلوبة عند الخواص. وستترك مناصبها في الإدارة، وستبقى الأطر العليا بدون أطر للتنفيذ. وستعيش الإدارة مأساة لا هي سيرت ولا أصحاب الشهادات اشتغلوا.

فهل يدخل هذا في إطار سياسة شمولية للرقي بالإدارة وفتح مجال للتشغيل، أو فقط للبحث عن التوازن عبر تخفيض كتلة الأجور. سؤال نطرحه على السيد الوزير الأول لعله يجيبنا عليه خلال عرضه المقبل ليبين الرأي العام.

التعليم:

حضرات السيدات والسادة،

أليست هاته هي العشرية التي التزم بها المغرب في التعليم؟ ألم يحقق المغرب بكل قواه ومجتمعه توافقا وطنيا حول إصلاح التعليم؟

لا نريد أن نتحدث عن الحصيلة، فلا شك أنها ستقدم إلينا قريبا، ولكننا ونحن نستمع ونرى ونسأل هل حقيقة تم تنفيذ أو شرع في تنفيذ هذا الميثاق؟

إنه ينص على اجتماعات دورية يقدم فيها رؤساء الجامعات حصيلة عملهم وتقدم برامجهم في مستوى الجهات.

لا نريد أن نضع أسئلة متعددة، لكننا نخشى أن يتعرض هذا الإصلاح الذي علق عليه المغاربة آمالا

كبرى، ووضعته الحكومة السابقة في برنامجها، وحققت الجانب الأول منه النظري والقانوني، ويبقى على الحكومة الحالية الشروع في التنفيذ وتخصيص الدعم المالي لذلك.

أسئلة عديدة نضعها وننتظر لها جوابا ولكن كلنا تفاءل وإيمان أن هذا الذي اجتمع عليه المغاربة لا يمكن أن يبقى نصوص قوانين على الرفوف.

حضرات السيدات والسادة،

إذا علمنا أن التشغيل من مأساتنا، وقطاع السياحة بما رأينا والتعليم بما سمعنا والاستثمار بما نعرفه ونحس به، وإذا كان القانون المالي على حالته هاته جاء خاليا من التشغيل للأسباب التي ذكرت، والقانون المالي ستظهر آثاره من بعد 7 سنوات، فماذا يا ترى سيقول لنا السيد الوزير الأول عند تقديمه لحصيلة الحكومة خلال هذه السنة.

الخارجية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن من أهم القضايا الوطنية التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتشغل باله، قضية الوحدة الترابية، ونحن نبارك مجهودات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ومواكبته اليقظة لتطورات هذه القضية، وتأثيرات القضايا الدولية والقارية والجهوية.

كما أننا نثمن المجهودات الحكومية في هذا الباب وما تقوم به من مواكبة وتتبع ودفاع في المحافل الدولية، واللقاءات الثنائية، ونقدر لها ما تقوم به من توفير وتسخير لكل الإمكانيات للوقوف ضد زعم أطروحات أعدائنا وخصوم وحدتنا الترابية، وكل من

يساورهم الشك في ربح ورقة إضافية تسهل عليهم مساومة المغرب والتركيز على ملف قضيته الوطنية

لخلق انشغالات جانبية لصرف المغرب عن قضايا وملفات خارجية هامة.

إننا نعتبر الدفاع عن هذه المكتسبات ليس بالأمر الهين، ونقدر المجهودات التي تقوم بها على الخصوص وزارة الخارجية. ونشير أنها تتابع باهتمام

الدبلوماسية البرلمانية التي أكدت فعاليتها في هذا الصدد بجانب الدبلوماسية الرسمية. وإن صاحب الجلالة نصره الله أكد على دور الدبلوماسية البرلمانية وحثها على مواصلة مجهوداتها وتكثيف لقاءاتها وتحركاتها، رغم ضعف الإمكانيات المسموح لها بها داخل ميزانيتها، مما يجعلنا نحث الحكومة على فتح

مجال أوسع وأكثر للتعاون والتنسيق والتدعيم، وعلى الحكومة تسخير الإمكانيات وتسهيل المهام للرفع من مستوى التعبئة خدمة لقضايانا الوطنية. ونطلب من

الحكومة التفكير في تقديم الدعم الكافي للأحزاب السياسية والنقابات خارج مناسبة الانتخابات لتفعيل دورها في الخارج في إطار مصلحة البلاد وتطبيقا للدستور الذي أوكل إليها مهمة التأطير، مع التفكير كذلك في دعم المنظمات الشبابية وجمعيات المجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام المغربي ودفعهم إلى استثمار علاقاتهم وقدراتهم للعمل بجانب الدبلوماسية المغربية وقت ما تعلق الأمر بالقضايا التي تخدم بلادنا.

حضرات السيدات السادة،

كثر الحديث مؤخرا عن تفاقم الهجرة السرية بوثيرة متصاعدة إلى الدول الغنية، وقد كان لتدخل صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله أثر فاعل اتجاه نظرة الغرب إلى موقف المغرب واتهامه دوما بالتقصير في محاربة الهجرة السرية أيا كان مصدرها.

والمغرب يختلف معهم في هذه النظرة، بحيث أنها تحدد من خلال الزاوية التي ينظر كلانا منها. إذ لا يجب اعتبار المغرب وحده المسؤول عن تدفق المهاجرين الإفريقيين أو غيرهم على السواحل الجنوبية لأوروبا.

إن المسؤولية لا تقتصر على الحراسة والزجر والعقاب، بل هي مسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة بين كل الفرقاء المعنيين بالهجرة السرية، وتتحمل الدول المستضيفة لها القسط الأكبر

بتجاهلها لمطالب الدول المصدرة لليد العاملة وتفضيلها تشغيل عمال من بلدان الإتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له عوض أن نفكر في بلورة سياسة للهجرة تندرج في إطار شراكة للتنمية المشتركة وتقاسم المسؤوليات، وهي وحدها كفيلة بمعالجة الأسباب العميقة للهجرة السرية ومكافحة الجرائم البشعة لتهريب البشر، وأن ننقل هذه الظاهرة من دائرة الهواجس إلى مجال التعاون التضامني وجعلها عاملا للتنمية وجسرا بين الشمال والجنوب في عالم تطبعه العولمة والإنسانية في نفس الوقت.

فالمغرب بذل قصارى جهوده لتفكيك الشبكات المتخصصة في التهريب البشري إلى أوروبا، ورغم النجاح الذي تم تحقيقه فإن الهجرة لا زالت قائمة، وذلك لكون الأطراف الممولة والمنظمة للعمليات تتواجد في الشواطئ الأخرى وهي تؤمن للمقاولين والمزارعين الغربيين يد عاملة رخيصة ومستعدة للتضحية بدون ضمانات أو حماية اجتماعية، ومرد ذلك إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المجاورة لأوروبا، كما أنه ليس من المعقول أن تقوم

بلادنا ذات الإمكانيات المحدودة بمواجهة هذه الظاهرة البنيوية بمفردها أو لتحقيق غاية أمنية تخص بلدا آخر

أكثر ثراء ويتلقى مساعدات مالية هامة من الاتحاد الأوروبي للغاية نفسها.

والمغرب ومن موقعه كبلد مصدر ونقطة عبور وإقامة للمهاجرين، دعا دائما إلى معالجة شمولية لظاهرة الهجرة بإرادة سياسية وتدابير مؤسساتية وتشريعية والتزام على المستوى الدولي خاصة توجهات المنظمة الدولية للهجرة، كما أن صاحب الجلالة نصره الله، وتكريسا لهذا التوجه، أعطى

تعليماته من أجل إدراج مكافحة تهريب المهاجرين ضمن الأوليات للعمل الحكومي وإحداث مؤسستين بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود ومرصد للهجرة. وعمل البرلمان أيضا على المصادقة على قانون

الهجرة الذي يجرم الأعمال المرتبطة بتهريب البشر. فأين هي التزامات الأطراف المعنية الأخرى؟

الصحة

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من مبدأ الحق في الصحة والعلاج واعتبارا لسياسة القرب التي تبنتها الحكومة، لاحظنا ضعف الميزانية المرصودة لقطاع الصحة بالنظر إلى أهميته وعدد العاملين به. ففي ظل النقص الحاصل في عدد المراكز الإستشافئية وقلة التجهيزات وقدمها مع شبه انعدام الخدمات الطبية بالعالم القروي الذي يعاني خصاصا كبيرا في المراكز الصحية وفي الأدوية والموارد البشرية، نؤكد على ضرورة تأهيل المنظومة الصحية وتوسيع الإستفادة من الخدمات الطبية في إطار سياسية تعميمية لا تفضيلية، إضافة إلى ضرورة التفكير الجدي في إعادة النظر في الإستراتيجية المتبعة، هذه الأخيرة التي تتسم بالبطء ولا تجاري التحولات التي يعرفها المغرب، خاصة فيما يتعلق بارتفاع وثيرة النمو الديمغرافي واتساع طبقة الفقراء، وهو ما يجعلنا نتساءل عن استعدادات الحكومة لتطبيق التغطية الصحية التي أقرتها في برنامجها السابق؟ كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الالتفات إلى الوضعية الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع وتشجيعهم على أداء واجبهم بخلق

ظروف مواتية للعمل وجو يسمح لتحمل المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم.

الثقافة:

حضرات السيدات والسادة،

لا أحد يجادل في أهمية البعد الثقافي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد أكد جلالة الملك في رسالته السامية التي وجهها للمشاركين في الندوة الدولية حول الاستثمار يوم 11 دجنبر 2003 "إن هذا البعد الذي يكتسي أهمية أساسية لا يسترعي انتباهنا إلا نادرا بفعل ضغط الأحداث التي تواجهنا رغم أنه يشكل في الواقع شرطا لا مندوحة عنه لتحقيق

الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي" انتهى كلام صاحب الجلالة.

وعليه يتعين علينا إعادة النظر في السياسة التي تنهجها وزارة الثقافة من أجل دعم هذا القطاع والنهوض به بهدف ترسيخ هوية بلادنا والحفاظ على خصوصيتها الثقافية ومواجهة غزو بعض الحضارات.

الختام

حضرات السيدات والسادة،

لقد أشرنا في السنة الماضية أثناء مناقشة القانون المالي إلى ضرورة تفعيل وتحسين أسلوب دراسة قوانين التصفية وتدارك التأخير، لأنه بعد النهضة المعلوماتية لا نجد مبررا لكل هذا التأخير والمسألة لا تهم فقط مسألة الوقت بل تهم مصداقية

المؤسسات ودورها في المراقبة وإضفاء المصداقية على أعمالنا، وهذه مسألة اختيارات. وعليه، يجب الإسراع في وضع برنامج استعجالي وإعداد التقارير المتعلقة بقوانين المالية وعرضها على البرلمان ليتمكن من دراسة أو مراقبة صرف الميزانيات في وقت معقول لا يتعدى السنتين، أي في نفس الفترة الإنتدابية للحكومة أو البرلمان.

ولا تفوتني الفرصة ونحن بصدد الحديث عن المراقبة المالية أشير إلى بعض الملاحظات:

لا زالت المجالس الجهوية لم تنصب لحد الآن؟

فكيف سيتم تفعيلها خاصة بعدما أوكل إليه مراقبة المجلس المنتخبة حسب القانون المالي للحسابات.

أما مديرية المراقبة المالية، فهذه المؤسسة الهامة الأساسية والتي لها دور كبير في التسيير والمراقبة وحسن التدبير وتطبيق سياسة الترشيد والتخليق. وهي بهذا الحجم وهذا الدور السياسي والمالي أصبح يلاحظ أننا تأخرنا في إعطائها الحجم والمسؤولية اللائقة بها، ولم نفكر في منحها الشخصية المعنوية كمديرية عامة ليكون لها مجلس إداري يرأسه الوزير الأول، وتتعامل مع جميع القطاعات الحكومية وبنفس المقتضيات بنفس المنهجية والمعالجة. وتبقى وزارة المالية كقطاع معفي من الإحراج وليس كخصم وحكم أو كقطاع عمومي يراقب قطاعا عموميا آخر. أو وزير يراقب وزيرا آخر، خاصة أن مسلسل التغيير الذي قادته الحكومة السابقة وتسير وفقه هذه الحكومة يقتضي أن لا تبقى هذه المديرية خارج الزمن السياسي الذي نعيشه.

ونحن،السيد الوزير، بعد تقديم وجهة نظرنا ودعمنا المقرون بالنصح والتأكيد لمجهودات الحكومة نعلن مساندة فريقنا ونأمل أن تسعف الظروف هذه الحكومة في استكمال برنامجها والله الموفق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد المعطي بنقدور، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار. الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الحق التازي، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد الق التازي:

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء والمستشارون

يسعدني أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2004 كما صادق عليه مجلس النواب وبتت فيه لجنة المالية لمجلسنا عقب نقاش غني وصريح، ساهمنا فيه كما هي العادة بإبراز مواقفنا إزاء ما تبذله الحكومة لإنجاز التزاماتها.

إن مناقشة البرلمان لمشروع القانون المالي، محطة مهمة لإغناء الحوار بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، تتجاوز مجرد تقييم الإجراءات ذات الطابع المالي، لتنصب على مجموع أوجه التدبير الاقتصادي والاجتماعي من أجل بلورة الأولويات التي أعلن عنها التصريح الحكومي.

ويعتبر المشروع المعروض علينا، الثاني من نوعه منذ تنصيب الحكومة الحالية في نونبر 2002، وللتذكير فقد عبرنا عند مناقشة المشروع الأول الخاص بميزانية 2003، عن تفهمنا للظروف العامة وللضغط الزمني الذي تمت فيه الدراسة والمناقشة والتصويت. واعتبرناها ظروفا استثنائية، حيث سجلنا أننا نتشبث كمؤسسة تشريعية بالحقوق التي ينيطها بنا الدستور، حتى تتم معالجتنا لمشروع الميزانية في شروط ملائمة تراعي خصوصيات ومكونات هذا المجلس، وتتجاوب مع ما عبر عنه الوزير الأول من عزم على التعاون المطلق مع البرلمان وإقامة علاقة احترام وتشاور وحوار دائم.

ولا بد أن نسجل أن السيد الوزير الأول بادر في 10 يوليوز الماضي أي بعد مرور ثمانية أشهر من عمل الحكومة إلى تقديم حصيلة أمام مجلس النواب مشفوعة

بالخطوط العريضة للبرنامج المستقبلي مركزا على محاور أساسية تتعلق ب:

* تحديث الإدارة * وتأهيل الاقتصاد * وتشجيع المبادرة الحرة * وإنعاش قطاعات ذات مؤهلات قوية للنمو،

وذلك ضمن استراتيجية عامة ترتكز على تدعيم أسس اقتصاد حديث وفعال ومجتمع منسجم ومتآزر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أكدتم أن هذا المشروع يندرج في إطار توطيد النهج الديمقراطي الحداثي الذي من شأنه أن يحقق لبلادنا شروط المناعة والاستقرار والطمأنينة ويوفر وسائل التقدم الاجتماعي والنهوض الثقافي.

إنكم تدافعون عن فكرة مصاحبة الميزانية لمجهود التنمية الاقتصادية والتأهيل المنشود للنسيج الاقتصادي والاجتماعي وتعتبرون مشروع قانون المالية آلية لتأكيد استمرار الإصلاحات وتسريع وتيرتها لتثبيت المكاسب وتجديد المسار التنموي وأيضا لتعميق البعد الاجتماعي للتدخلات العمومية.

ونحن نشاطركم هذا الرأي ولذلك لن نناقش معكم الأرقام والاعتمادات بقدر ما نحرص على إثارة بعض ملاحظاتنا بشأن التوجهات الأساسية.

السيد الرئيس

إن التوجهات التي يسعى إلى بلورتها مشروع القانون المالي كما قدمها السيد وزير المالية تندرج ضمن رؤية تسعى إلى ملامسة الرهانات الكبرى المطروحة على بلادنا، ومعالجتها من خلال ترسيخ اختيارات واستثمار مكاسب شحذت لها العزائم منذ مدة غير يسيرة، فنحن حريصون على الإقرار بكل موضوعية بالجهود المهمة التي بذلتها حكومة التناوب التوافقي والأشواط الإيجابية التي قطعتها بلادنا، حيث راكمت على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من المكاسب التي تبلورت في رصيد تشريعي وقانوني وفي أسلوب لتدبير الشأن العام يهدف إلى تصحيح وكشف الكثير من أوجه الاختلالات وانعكاساتها السلبية التي عانى منها المغرب لمدة من الزمن. لقد قلنا دائما أن الانتظارات والتطلعات كانت كبيرة وكثيرة، بحجم الخصاص وبقوة الاكراهات المطروحة، وسجلنا في حينها الملاحظات المتعلقة بضعف التواصل وبطء إنجاز العديد من البرامج والإصلاحات المسطرة.

السيد الوزير.

إننا نحاوركم، من موقع الأغلبية المساندة لكم، ليس بالمفهوم الأوتوماتيكي، ولكن بما سعينا إليه دائما من إقرار بمظاهر الإيجاب في الإنجاز فيما يعرض علينا من مشاريع والتمسك بفضائل النقد الموضوعي والتنبيه لما نعتبره مظاهر سلب أو نقص في كل ما يمكنه المس بالالتزامات المعلنة التي تشكل تعاقدنا كأغلبية مع الحكومة.

بهذا المنطق إذن، نناقش اليوم مشروع القانون المالي مسجلين بارتياح أنه من حيث الشكل أحيط بشروط الشفافية والثراء في المعلومات وقيمة الوثائق والإحصائيات والدراسات الغنية، التي تقدم فكرة شاملة عن المعطيات الدولية والوطنية والتحولات الاقتصادية والتوقعات والتدابير المفصلة، في إطار مرجعية يبدو فيها المشروع حلقة في مسلسل متماسك يرتبط بالتوجهات الملكية وبالتصريح الحكومي وبالتقييم الذي تقدم به الوزير الأول بعد حصيلة 8 أشهر من العمل الحكومي.

أولا:بين الاستقرار الماكرواقتصادي وإكراهات الواقع الاجتماعي

إن الحرص على الحفاظ بدقة على التوازنات الكبرى بهاجس الاستقرار الماكرو اقتصادي قد ينطوي على مخاطر تحدق بالأهداف والوسائل المرجوة من إنعاش الاستثمار وإرساء جو من الثقة والمصداقية والجاذبية،إذا هو لم يندرج في مقاربة تنموية شمولية، تتأسس أولا على المرجعية السياسية التي تتميز بتعميق الديمقراطية، وعلى المرجعية الاجتماعية، مرجعية التضامن الذي يسعى إلى محو الفوارق بين الجهات والفئات وما أصبح عنوانه اليوم سياسة القرب، التي لا يمكن تفعيلها بمبادرات جزئية معزولة أو تدابير ظرفية، ولكن في إطار المشروع المجتمعي الذي يتم الإعلان عنه باستمرار سواء في برامج الحكومة أو مبادراتها وتعاقداتها مع مختلف هيئات المجتمع المدني.

إن هذا المعطى يجعلنا نحرك أن بإمكان بلادنا أن تواصل توجهها بإصرار نحو اعتماد الميزانية الاقتصادية التي دعونا إليها دائما حتى لا تبقى القوانين المالية سجينة البحث فقط عن التوازن بين الموارد والنفقات دون السعي إلى تطويع الإمكانيات المتاحة وإبداع الاختيارات الكفيلة برفع مستوى النمو، فالميزانية ليست معزولة عن باقي أدوات تدبير الاقتصاد الوطني بل هي محركها الأساسي.

وفي هذا الإطار نسجل بإيجاب الجهود المبذولة لتطويق العجز ومواجهة إكراهات المالية العمومية والتركيز على الأولويات الكبرى. ومع ذلك فمن الملاحظ أن نفقات التسيير ستزداد عن السنة الماضية

ب3،57 في المائة (حوالي 81 مليار درهم) وأن كتلة الأجور تناهز 12،5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي بارتفاع نسبته 2،34 في المائة عن سنة 2003، كما ستزداد نفقات المعدات والنفقات المختلفة ب6،41 في المائة وغلاف مالي يتجاوز 14 مليار درهم علما بأن نفقات التسيير قفزت إلى 57 في المائة من الميزانية بعدما كانت في حدود 51 في المائة قبل 4 سنوات.

إن هذه المعطيات تدفعنا إلى التأكيد من جديد على أهمية التدابير الهادفة إلى عقلنة تطور الوظيفة العمومية وبذل المزيد من الصرامة في محاربة كل أوجه التبذير والإسراف الذي لازال مستشريا في القطاع العمومي وكذا متابعة استعمالات المنح المخصصة لتسيير المؤسسات العمومية، وترشيد نفقات المعدات والمقاصة مؤكدين على ضرورة استعمال الدعم العمومي لفائدة الفئات المستهدفة المحتاجة.

في مقابل ضغط نفقات التسيير نسجل انخفاضا نسبيا في نفقات التجهيز نسبته 1،80 في المائة (حوالي 19 مليار درهم) هذه النفقات التي أصبحت تمثل 13 في المائة من الميزانية بعد أن كانت تراوح 16 و17 في المائة قبل أربع سنوات.

نعم إن مجموع الاستثمارات المحددة في الميزانية سيبلغ 70 مليار درهم إذا أضفنا مساهمة المؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة وكذلك الجماعات المحلية ومؤسسة الحسن الثاني، ولكننا نريد أن نبرز هنا أن ضعف ميزانية الاستثمار في الميزانية العامة قد يشكل في حد ذاته تقليصا لفرص التنمية بالنسبة لمختلف القطاعات ولذلك نعتبر أن الحكومة مطالبة بتقوية ميزانية التجهيز حتى تتمكن بواسطتها إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

إننا نسجل إقراركم بضرورة بذل مجهود لتعويض الخصاص المتنامي في الموارد العمومية، وضرورة تطوير وتوسيع الموارد الجبائية الداخلية للملاءمة مع تغيرات بنية جهاز الإنتاج ومستجدات المشهد الاقتصادي من حيث تنوع مصادر إنتاج الثروات.

إن عدم كفاية الموارد لمواجهة النفقات يدفع إلى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستثمارات.

والملاحظ أن ثقل أعباء المديونية اتخذ حجما كبيرا وأن اللجوء إلى الديون الداخلية أضحى يثقل كاهل مالية الدولة مما يدفع إلى التساؤل عن مصير القطاع العمومي إذا ما استمرت ميزانية التسيير على ما هي عليه.

ثانيا: الحاجة ملحة لمزيد من الاستثمار العمومي

يركز قانون المالية على رفع مستوى التجهيز والاستثمار العمومي، ونحن في حزب الاستقلال إذ نؤمن بأهمية الاستثمار الخاص في النسيج الاقتصادي نظل متشبثين بدور القطاع العام كأداة لتطبيق الاستراتيجية التنموية شريطة أن يركز هذا القطاع على المهام الأساسية ويستجيب لمعايير الفعالية والشفافية وحسن التدبير، ولذلك فنحن كما نؤكد ذلك سنويا بمناسبة مناقشة الميزانية، مع الحفاظ على مستوى كاف لاستثمارات القطاع العمومي لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير التجهيزات التحتية والخدمات الأساسية.

إن الحاجة إلى التدخلات العمومية مازالت ملحة وحيوية بالنسبة لاقتصاد يتطلع إلى التأهيل الشامل لتدارك النقص المسجل في مجال التجهيز وتطوير الجهاز الإنتاجي وعصرنة قطاعاته الكبرى والاعتناء بالأولوية بالعالم القروي لتحسين إمكاناته الإنتاجية.

وفي هذا الإطار يبدو أن مجالات التدخل متنوعة حيث ستهم قطاعات الفلاحة والمياه والطاقة والصناعة والتجارة والسياحة وأنها ستنصب على دعم البنيات التحتية من طرق وطرق سيارة وتوسيع وتحديث الموانئ والمطارات... كما ستواكبها تقوية وسائل التدخل على المستوى الإداري لمؤازرة الفاعلين الاقتصاديين.

ثالثا: التأهيل وتشجيع الاستثمار الخاص:

إن التقدم الحاصل في اعتماد برنامج تأهيل المقاولات مكسب مهم يبشر بتفعيل المقتضيات التشريعية المتعلقة بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة ولاسيما منها الوكالة الوطنية المحدثة بمقتضى هذا القانون، ونحن نعتبر هذا التفعيل دعما للأدوار التي ستقوم بها المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيزا لقدرات المراكز التقنية الصناعية في انتظار أن تتبلور أكثر الفكرة التي أعلنتم عنها بتأسيس هيأة وطنية يعهد إليها بإنعاش الاستثمارات والصادرات.

والواقع أن دور الأبناك أساسي في حل إشكالية التمويل الأمر الذي يقتضي التعجيل بإصلاح للنظام البنكي يراعي الخصوصيات القطاعية وينخرط تحت مسؤولية الدولة في دعم المقاولة والاستثمار وتقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة وإنقاذ المقاولين الشباب من أوضاعهم الصعبة.

إن المأمول من الأبناك أن تتجاوز مجرد القيام بدور إئتماني للمشاركة في الانطلاقة الاقتصادية بإعادة استثمار جزء من الأرباح السنوية في مشاريع ذات مردودية تسهم في البناء الاقتصادي وفي خلق مناصب الشغل.

رابعا: المقاربة الجديدة للسكن الاجتماعي:

من عناصر القوة في التصريح الحكومي ترجمته للتوجيهات الملكية الهادفة إلى مراجعة طرق معالجة قضايا السكن والتعمير بإعطاء الأولوية لتدارك الخصاص الكبير في ميدان السكن الاجتماعي باعتماد تدابير من شأنها تقوية العرض وتسهيل الطلب على السكن وإن كنا بهذه المناسبة، ندعو إلى إجراء تقييم شمولي للبرامج السابقة التي تؤكد الحكومة أنها لم تطور وتيرة العرض بما يكفي ويلائم الطلب. إن هذا التقييم في رأينا سيساعد على تجاوز العوائق التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة، ونعتقد أن تعبئة الرصيد العقاري المتوفر للدولة والشروط التفضيلية الممنوحة للمنعشين العقاريين وصندوق التضامن للسكن وصناديق الضمان المنشأة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة والتشجيعات ذات الطابع الضريبي والإداري من شأنها أن تسهم في حل إشكالية السكن الاجتماعي لفائدة

الفئات المحتاجة. ولكن تحقيق هذا الهدف يقتضي مواكبة مستمرة من السلطات العمومية لاحترام المقتضيات القانونية والتنظيمية التي تضمن الوصول إلى امتصاص السكن غير اللائق والعشوائي وتوفير السكن الكريم لكل المواطنين.

وفي هذا الإطار تقدمنا بتعديل يرمي إلى الاستمرار في تطبيق المقتضيات الواردة منذ قانون المالية يوليوز 2000 والتي تمنح تسبيقا للموظفين من أجل تملك مساكن اجتماعية، ولو لمدة انتقالية إلى حين إرساء صناديق الضمان الجديدة بمقتضى مشروع القانون المالي لسنة 2004.

خامسا: سياسة القرب المدخل الحقيقي للعدل الاجتماعي: تحيين وتفعيل الجهوية هو الأداة

لقد اعتبرت ديباجة القانون المتعلق بالجهات الصادر في أبريل 1997 أن اعتماد الجهوية سيوفر للمغرب أداة جديدة للتضامن لا يمكنها إلا أن تعزز التلاحم الوطني الذي يشكل الرباط الوثيق للهوية المغربية ومن شأن هذا الفضاء الجديد أن يمكن بشكل أقوى من ترسيخ الديموقراطية على المستوى المحلي بفضل اضطلاع المواطنين بصورة أوسع بطرق تسيير شؤونهم بأنفسهم، مما سيمكن من رصد أفضل للموارد الوطنية بهدف التقليص من الفوارق الجهوية.

إن هذا الإطار القانوني يمكن أن يعبر أيضا إذا ما وقع تحيينه وتفعيله (مثلا بتقليص عدد الجهات وتحويل معظم الاختصاصات المركزية بالرباط إلى الجهات عدا الخارجية والدفاع) بشكل ملموس عن سياسة القرب والتضامن الاجتماعي الذي التزمت به الحكومة في تصريحها وتسعى إلى بلورته في مشاريع قوانين المالية التي تؤكد على تعميق البعد الاجتماعي في سياسة الدولة لمعالجة تراكمات العجز بمنطق ترشيد الوسائل والتركيز على الأولويات.

إن المواطن يريد قبل كل شيء أن يشعر بشكل ملموس بتحسن جودة حياته اليومية، وأن يثبت أمله في مستقبله ومستقبل عائلته ووطنه وهذا يقتضي أن تتظافر جهود المسؤولين على مختلف المستويات وتسير في اتجاه موحد وذلك ما يتطلب إيجاد الإطار الجهوي أو المحلي الملائم لتنسيق تدخلات العمل الحكومي المركزي واللامركزي مع المنتخبين الجهويين والمحليين، وهو إطار نريده مرنا وفاعلا يحقق التواصل الضروري والمستمر.

إن ربط سياسة القرب بتفعيل وتحيين الجهوية من شأنه أن يسهم في تسريع الإنجاز والتجاوب بما يقتضيه الأمر من سرعة مع المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المواطنون في التشغيل والتعليم والصحة، وعموما في كسب العيش الكريم.ولعل تحقيق ذلك لا يتوقف فقط على بذل مجهود تشريعي بإصدار ترسانة قانونية مهمة مثل النصوص المتعلقة بميثاق التربية والتكوين ومدونتي التغطية الصحية والشغل، ولكن بالتفعيل العاجل لمقتضيات هذه القوانين وإصدار كل المراسيم التنظيمية المتعلقة بها إلى حيز الوجود حتى يظهر أثرها الإيجابي في الواقع.

إن أكبر التحديات التي ينبغي أن تعالجها سياسة القرب بواسطة الجهوية هي إشكالية الفقر حيث إن دراسة رسمية حديثة بينت أن ما يقارب 19 في المائة من المغاربة يوجدون تحت عتبة الفقر، وإذا كانت اختيارات التصريح الحكومي قد جعلت من أولوياتها تمكين المحرومين من الخدمات الأساسية فمن الواجب إيجاد حلول جذرية للوصول إلى التجاوب مع حاجيات هذه الفئة، فإشكالية الفقر ترتبط بمشكل البطالة، والدولة لا يمكنها أن تظل المشغل الأول، والقطاع الخاص كي يضطلع بدور أساسي يحتاج إلى مزيد من التأهيل لتوسيع الاستثمار وتوفير مزيد من فرص العمل وهذه الحلقة التي تندرج في إطار ثورة التغيير الهادئة والعميقة لا تمتص بالقدر الكافي الطلب المتواتر على سوق الشغل مما يقتضي في رأينا الإقدام على بعض التدابير الاستعجالية الجريئة وبذل التضحيات الضرورية تجاوبا مع المكانة التي يعطيها الشعب لقضية التشغيل كأسبقية أولى بعد قضية الوحدة الترابية، ومن ذلك تعبئة أوراش النفع العام في مجموع البلاد وفي كل القطاعات، والعمل على تخصيص رخص النقل والمقالع وتدبير الأكشاك في المدن والضيعات للخريجين المعطلين من المختصين.

لقد اقترحنا في هذا السياق عددا من التعديلات التي تهم إعادة النظر في توزيع العبء الضريبي وفي الشرائح الملزمة، إسهاما منا في إيجاد موارد لإحداث مناصب شغل وتمويل مشاريع لمكافحة البطالة وتشغيل المعطلين، ولكن يبدو أن اقتراحاتنا الرامية إلى مراجعة الأسعار الضريبية على أهميتها تحتاج كما أبرز ذلك السيد وزير المالية في اللجنة إلى انتظار استكمال دراسة شاملة عن أسعار الضريبة العامة على الدخل ومراجعة أشطر جدول أسعارها بصفة عامة.

إن الهدف الرئيسي للمقاربة الجديدة للعمل الاجتماعي العمومي يكمن في تحقيق منجزات ملموسة في ميدان محاربة الفقر ومظاهر الخصاص الاجتماعي ومحاربة الفوارق الجهوية، وتدعيم المزيد من أنشطة التضامن والإنعاش والتعاون الاجتماعي، ومن أجل الوصول إلى ذلك ندعو بإلحاح إلى تحيين وتفعيل المنظومة الجهوية.

سادسا: تقوية الجبهة الداخلية ومواصلة الإصلاحات الكبرى

السيد الرئيس

السادة الوزراء والمستشارون

أعلنتم السيد وزير المالية أن مخصصات المشروع تندرج في إطار متابعة حقول الإصلاحات الكبرى في

مجالات التعليم والقضاء والإدارة، والقطاع المالي والبنكي، وإصلاح ومواصلة سياسة التحرير في مختلف القطاعات بناء على استراتيجية مبنية على مستلزمات التأهيل الشامل بالانفتاح على المبادرات الخاصة كما هو الشأن بالنسبة لتحرير قطاع الطاقة والسمعي البصري والنقل بكل أنواعه.

إن أوراش الإصلاح هذه تؤكد وجود إرادة لتأهيل البلاد وتحضيرها لمجابهة إكراهات مصيرية وتحديات حاسمة يقتضيها اختيار الانفتاح كما يؤكده انخراط المغرب في منظمة التجارة الدولية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتتواصل المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة منطقة التبادل الحر، وما يتطلبه ذلك من استمرار التعبئة بإشراك المهنيين في جميع مراحل التفاوض دفاعا عن مصالح بلادنا خاصة في قطاعات حساسة مثل الفلاحة والثقافة، ومن أجل أن يجني المغرب نتائج مثمرة تمكنه من فتح آفاق تجارية جديدة.

السيد الرئيس

إن الهدف من تأهيل الاقتصاد الوطني عبر كل هذه الإصلاحات والمبادرات ينبغي أن يكون قبل كل شيء هو الاعتناء بالإنسان المغربي وتعزيز كرامته و صيانة عزة نفسه وسيادته.

ولذلك درجنا عند مناقشة كل قانون مالي على تأكيد تشبثنا بالثوابت الوطنية والقومية المتمثلة في العقيدة الإسلامية والملكية الدستورية والوحدة الترابية والاختيار الديموقراطي.

نحن على اقتناع تام بأن صيانة وترسيخ هذه الثوابت يرتبط بمزيد من تحصين اقتصادنا الوطني وجعله في خدمة النمو الاجتماعي الشامل، وتمكينه من مواكبة كل التحديات المحيطة التي يقتضيها تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية نحو فتح الحدود وإنشاء مناطق التبادل الحر.

وقد سجلنا أن الحكومة عازمة على تحقيق شروط التأهيل المنشودة آخذة بالاعتبار امتدادنا المغاربي و تجذرنا العربي الإفريقي وآفاقنا الأورومتوسطية، ومتفاعلة مع رهانات العولمة والشراكة وما تقتضيها من إعداد اقتصادي واجتماعي شمولي.

ونحن نريد أن تنجح الحكومة في مهمتها لأن نجاحها سيضمن للبلاد كسب امتحان فترة حاسمة في تاريخها، فترة تتطلب رفع التحديات الأساسية التالية:

أولا: **التصدي** أكثر من أي وقت مضى لمناورات خصوم وحدتنا الترابية، بالتمسك بالموقف الذي أعلنه جلالة الملك وأكده في ذكرى المسيرة , والمتمثل في حل سياسي يتلاءم مع مبادئ الديموقراطية ويحترم سيادة ووحدة المغرب.وهو الموقف الذي يتدعم بمواصلة جهود البناء والعمران والنهضة الشاملة بأقاليمنا الجنوبية وكذلك بأقاليمنا الشمالية.

ثانيا: **التصدي** لجميع أنواع التطرف التي تستهدف استقرار وأمن وطمأنينة المغرب، وخاصة وأن هناك شعور كبير بأن حل المشكلة الأمنية يمر عبر إعمال الحق والقانون، فالمغاربة ينبذون العنف والجهل، وقد تعبأ المغرب بكل قواه لما تعرض لأحداث 16 ماي، تلك الأحداث التي أدانها الشعب بكامل قواه وتوفقنا بحكمة جلالة الملك وصرامة الأجهزة المختصة في إنهاء آثارها السلبية، التي دقت ناقوس الخطر ونبهت إلى ضرورة المعالجة التنموية للتغلب على كل أسباب التهميش والإقصاء والحرمان ومواجهتها بما يقتضيه الظرف من جرأة لقطع دابر التطرف في جذوره.

إن هذه المعالجة تستند إلى الإشعاع لمبادئ الحرية وثقافة حقوق الإنسان التي أضحت تتكرس في بلادنا بالإصرار على طي صفحة الانتهاكات، كما تؤكد ذلك مصادقة جلالة الملك على التوصية المرفوعة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة.

ثالثا: **التصدي** بحزم لما يهدد الديموقراطية من ممارسات مسيئة، تحد من فعالية وقيمة الجهود الكبيرة التي بذلتها بلادنا على المستوى التشريعي بإصلاح مدونة الانتخابات وتطوير نمط الاقتراع وتجديد الميثاق الجماعي وإرساء قواعد لضمان نزاهة الاقتراع ومصداقية المؤسسات المنتخبة.

لقد كاد مسلسل الانتخابات الجماعية وما تلاها أن يفرغ من محتواه بفعل السلوكات غير المشرفة التي تحكمت في تشكيل التحالفات والمكاتب المسيرة للجماعات وانتخابات المستشارين.

وهذا ما يتطلب في نظرنا إجراء نقد جريء من الدولة والفاعلين السياسيين المؤمنين بالخيار الديموقراطي لإنقاذ سمعة بلادنا ومصداقية مؤسساتنا ومصير المجهود الشمولي الذي يبذله المغرب لتحقيق التأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: **التصدي** بالقانون لكل مس بالحريات أو تطاول على الاختصاصات أو شطط في استعمال السلطة، من أجل صيانة حرية التعبير وضمان قوة وصلاحيات كل سلطة وصيانة حرمة كل المؤسسات الدستورية، بترسيخ دولة الحق والقانون.

فهذه الضمانات - كما هو معلوم - تدخل في الاعتبار عند الحكم على بلادنا من لدن المتعاملين والشركاء والمنتديات الدولية الاقتصادية والسياسية والحقوقية.

إننا نريد مزيدا من الصلابة لجبهتنا الداخلية التي ما فتئت تتقوى وتتماسك بتتابع المبادرات القوية التي يعلنها جلالة الملك تتويجا لجهود مثمرة يقوم بها المخلصون لهذا الوطن من رجاله ونسائه. ونحن نعتز بمقتضيات مدونة الأسرة

التي بشر بها جلالته عند افتتاح السنة التشريعية مقدما نتائج اللجنة المختصة التي عينها لهذا الغرض وعهد برئاستها لأخينا ذ. امحمد بوستة.

إن حزب الاستقلال الذي جعل النهوض بشؤون الأسرة والعناية بقضايا المرأة والطفولة في طليعة اهتماماته وبرامجه يعتبر أن المقتضيات الجديدة تشكل طفرة نوعية من شأنها دعم التماسك الاجتماعي ومجهود النهضة الشاملة.

السيد الرئيس

السادة الوزراء والمستشارون

إن التصدي لكل هذه التحديات بإرادة جماعية، وعزم على تحصين بلادنا ودعم مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لهو الضامن لتحقيق مشروع المجتمع الديموقراطي حيث يسود الأمن والعدل وكرامة العيش لكل المواطنين.

تلك أهداف كبرى كلما سعى القانون المالي للمساهمة في تقريب بلادنا منها كلما حظيت بموافقتنا، ولأننا في الفريق الاستقلالي نقدر أهمية الأوراش والإصلاحات المطلوب مواصلة إنجازها ونقدر حجم الانتظارات والتطلعات التي ينبغي التجاوب معها لتحقيق شروط العيش الكريم فنحن نجدد التعبير عن موقفنا الإيجابي متطلعين إلى المستقبل بثقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ عبد الحق التازي، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم بلحاج الدرمومي، رئيس الفريق الاتحاد الديموقراطي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق القطب الحركي في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2004 لأعرض بعض ملاحظات واستنتاجات فرقنا حول هذا المشروع.

ونغتنم هذه الفرصة لنجدد إعلان أحزاب الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية والاتحاد الديمقراطي بخلق تحالف بين جميع مكونات الأحزاب الثلاثة تحت إسم القطب الحركي.

السيد الرئيس

بادىء دي بدء لابد من التأكيد على أن قضية وحدتنا الترابية كانت ولا زالت وستبقى القضية الأولى في اهتمامات جميع المغاربة ملكا وشعبا وحكومة وفاعلين سياسيين، لذا فعلى الديبلوماسية المغربية أن تتابع السير على خطى صاحب الجلالة، وأن تعمل وفق منظور استراتيجي يخدم المصالح الكبرى والحيوية لبلادنا بتعبئة كل وسائل العمل الديبلوماسي من أجل الدفاع عن قضيتنا العادلة ودحض كل مناورات الأعداء التي تستهدف النيل من وحدتنا الترابية وسيادتنا على أقاليمنا الجنوبية، كما نؤكد تجندنا الدائم وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله لصيانة الوحدة الوطنية والسيادة الكاملة وذلك بالتحام العرش والشعب و مواجهة تطورات التدبير الأممي للملف خاصة في مواجهة المقترح الأخير للمبعوث الأممي جيمس بيكر، والذي يعتبر بحق مقترحا يضر بالمصالح الوطنية ويستهدف السيادة المغربية على الصحراء.

- بالمضي في التنمية الشاملة وتعزيز الاندماج بين الشمال والجنوب في إطار تفعيل سياسة الجهوية.

- التركيز على قضيتي الأسرى والمحتجزين والمطالبة بتطبيق مقتضيات القانون الدولي والأعراف الدولية وتحميل كامل المسؤولية للحكومة الجزائرية لهذا الاحتجاز. والعمل الحثيث لوضع حد لاحتجازهم وبطبيعة الحال إعطاء المفرج عنهم العناية اللازمة.

ولا تفوتنا الفرصة دون إعلاننا بتمسكنا الدائم بحقنا الطبيعي في استرجاع مدينتينا المحتلتين سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة.

السيد الرئيس،

لعل الأعمال الإرهابية الشنيعة ل 16 ماي2003 والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء والتي تدخل في إطار سلوك همجي منافي لمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ومذهبنا المالكي، كانت تستهدف تخريب ما حققه المغرب من استقرار وأمن في ظل نظام ديمقراطي حداثي مبني على الحرية والتعددية والتسامح والحوار الاجتماعي، و تستهدف أيضا ضرب اختيارات السياسة الخارجية لمملكتنا القائمة على إذكاء روح الحوار والاعتدال ومناهضة كافة أشكال الإرهاب باعتباره عملا إجراميا، لكن والحمد لله وبفضل مقومات بلادنا الحضارية، وخصوصيتها المتسمة بالوسطية والاعتدال، وبوعي كل المغاربة بضرورة مواجهة هذه الآفة الخطيرة، التي لم يعرف المغرب مثيلا لها،تم احتواء هذه الأحداث واستعادة المبادرة في إطار المقاربة الشمولية التي أعلنها جلالة الملك في خطاب 29 ماي 2003.

كما يرجع الفضل في احتواء هذه الأحداث لتجند كل القوى الحية داخل هذا البلد ولمصالح الامن الوطني التي استطاعت بفضل يقضتها من معالجة هذه القضية بالسرعة والفعالية اللازمتين وبهذه المناسبة نقف وقفة إكبار وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية لما تقوم به من

مجهودات في سبيل الحفاظ على أمننا واستقرارنا داخل هذا البلد الأمن وصيانة وحدتنا الترابية بكل تفان.

كما ندعو نحن في فرق القطب الحركي من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إضفاء المراقبة اللازمة على المساجد حتى لا تستغل هذه الأماكن المقدسة لتمرير بعض الخطابات والأفكار الهدامة الغريبة عن المقاصد السمحة لديننا الحنيف وعن مبادئ مذهبنا المالكي عبر إعادة تفعيل دور المساجد كمنابر للتأطير الديني السليم لترسيخ مبادئ الاعتدال والوسطية،كما ندعو إلى إعادة الاعتبار للمدرسة لكي تلعب الدور المنوط بها في ميدان التنوير الديني، وإشعاع قيم التسامح.

السيد الرئيس،

لعل أهم حدث ميز السنة التي نودعها هو الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة أمام البرلمان في افتتاح الدورة التشريعية الخريفية، والذي خصصه جلالته لمشروع مدونة الأسرة الجديدة، بعد أن انتهت اللجنة الملكية من دراسته والذي يعتبر بحق من أهم المكاسب التي تحققت لحماية الأسرة، إذ سيساهم لا محالة في النهوض بأوضاع المرأة ورفع جزء من الحيف الذي طالها، ويحسن من وضعية الأطفال داخل النسق الأسري.

وبهذه المناسبة ننوه بالطريقة والكيفية التي عالجت بها اللجنة هذا الموضوع الشائك حيث تميزت جل قراراتها بالحكمة وإرساء قواعد التحاور والتشاور، ولاعتمادها المرجعية الدينية ومبادئ مذهبنا المالكي وقيمه التي لا تناقض بينها وبين مقتضيات التنمية والحداثة.

ونحن إذ نثمن ما جاء في هذا المشروع، فإننا ندعو بالمقابل إلى الإسراع بتفعيل قضاء الأسرة وتبسيط المساطر والسهر على تنفيذ الأحكام القضائية، وكذا ضرورة قيام الدولة بعمليات تحسيسية للتعريف بأهم المقتضيات والإصلاحات التي أتى بها هذا المشروع.

السيد الرئيس

لقد خطت بلادنا خطوات هامة عل مستوى الحريات العامة، هذه الحريات التي كان أعضاء القطب الحركي السباقين إلى المناداة بها غداة الاستقلال، بل وضحوا بأنفسهم من أجل تطبيقها إيمانا منهم بما جاء به ديننا الحنيف واستجابة لمتطلبات العصر فالإصلاحات المتواصلة بحكمة وتبصر جعلت بلادنا تتوفر على منظومة قانونية تنظم التمتع بهذه الحريات داخل إطار قانوني يمكن المواطن من التعبير عن آرائه بكل حرية،وما التعديلات التي شملت قانون حق تأسيس الجمعيات وقانون التجمعات العمومية وكذا قانون الصحافة، إلا جزء من الترسانة القانونية التي دأبت كل من الحكومة والبرلمان على إخراجها إلى حيز الوجود.

كما أن حقوق الإنسان والتي أسس مبادئها الحقة ديننا الإسلامي الحنيف قطعت في بلادنا عدة أشواط في اتجاه ترسيخها في مجتمعنا المغربي، ويظهر ذلك من خلال عدد المؤسسات التي تشرف عليها، انطلاقا من ديوان المظالم ولجنة الإنصاف والمصالحة ومرورا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووصولا إلى وزارة حقوق الإنسان بالإضافة عن الجمعيات العديدة، و يعكس هذا التوجه بالملموس اختيار المملكة المغربية في اتجاه تحقيق مبادئ حقوق الإنسان كما نص عليها ديننا الإسلامي وكما هي متعارف عليها دوليا، حيث أبى جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه وبعده وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلا أن يجعلا من بلادنا إحدى الدول التي يتمتع جل مواطنيها بحقوقهم الطبيعية.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا يأتي في ظل ظرفية دولية وداخلية خاصة. فعلى المستوى الدولي يأتي هذا المشروع في ظل ظرفية دولية تتميز على الخصوص باضطرابات سياسية في الشرق الأوسط والخليج العربي زكت المواجهة الاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز كذلك بتوقعات تشير إلى ارتفاع النمو في مختلف البلدان وخاصة المصنعة منها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبصفة أقل الاتحاد الأوروبي.

كما يأتي كذلك في ظرفية داخلية تميزت على الخصوص بالأعمال الإرهابية ل 16 ماي الأليمة، وكذا بتطورات ملف الصحراء المغربية، وفي ظل وضعية اقتصادية داخلية يحكمها من جهة منطق التفاعل مع تحولات الاقتصاد العالمي التي يفرضها الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة وكذا بالانخراط الإيجابي للمغرب في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتأثير المتوقع لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو أوربا الشرقية على المغرب على المستوى الماكرو-اقتصادي وعلى الاستثمارات الخارجية المباشرة وعلى الهجرة في غياب سياسة أوربية أكثر طموحا اتجاه دول جنوب المتوسط،وبالمضي قدما نحو تطبيق شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر إحداث منطقة للتبادل الحر.

كل هذه الظروف تجعل لزاما على بلادنا الرفع من وثيرة عملها الإصلاحي لتحقيق التنمية المستدامة وتقوية قدرتها التنافسية.

وفي هذا الإطار نعتبر بأن مشروع القانون المالي هذا ليس إلا ترجمة مالية للاختيارات والتحديات الكبرى التي يرفعها المغرب وفق التوجيهات الملكية السامية في إطار عقلنة تدبير الشأن العام وتخليق الحياة العامة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، لمواكبة التحولات ومواجهة تحديات وإكراهات القرن الواحد والعشرين.

السيد الرئيس،

إن دعم حسن التدبير يشكل الأولوية في استراتيجية تحديث وعصرنة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفوارق الاجتماعية.

إن اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي مع كل ما يفرضه ذلك من تحرير للمبادلات التجارية استجابة لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة، يفرض على المغرب تحديد رؤية مستقبلية واضحة وتبني استراتيجية تنموية مندمجة وشاملة تقوم على تحديد الوسائل اللوجستية والبشرية اللازمة والأقل كلفة على المدى المتوسط والبعيد وعلى وضع نظام فعال للإعلام والتواصل وجهاز إداري وقضائي حداثي ومتطور، وكذلك نظام المراقبة والتقييم المستمر للمخاطر الداخلية والخارجية.

وإذا كانت الحكومة قد قطعت أشواطا لا يستهان بها على مستوى تأهيل النسيج الاقتصادي وتدعيم البنيات التحتية وتبني سياسة اجتماعية جديدة من خلال تقوية سياسة القرب ونشر ثقافة التضامن، إلا أنه فيما يخص المراقبة وتقييم السياسات العمومية لا زالت تجربتنا محتشمة بالمقارنة مع الدول الرائدة في هذا الميدان، وذلك رغم الترسانة القانونية والمؤسساتية التي يحظى بها المغرب، وذلك راجع في نظرنا إلى غياب ثقافة المراقبة والتقييم.

لذلك نرى نحن في فرق القطب الحركي، أن نشر ثقافة التقييم وتدقيق الحسابات على كافة مستويات المسؤولية تعد من أولويات استراتيجية عقلنة التدبير العمومي وتخليق الحياة العامة، وندعو الحكومة في هذا الصدد، إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات من خلال مدها بكافة الوسائل البشرية والمادية حتى يتسنى لها القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، كما ندعو الحكومة إلى التفكير في إحداث هياكل تعنى بتقييم السياسات العمومية خاصة بعد تبني مقاربة حديثة في مجال تدبير الميزانية تقوم على شمولية الاعتمادات في أفق استبدال منطق الوسائل السائد حاليا بمنطق النتائج واعتماد سياسة التدبير التعاقدي.

وحسن التدبير يقتضي كذلك إصلاح الوظيفة العمومية وفق استراتيجية واضحة ومندمجة لتثمين الموارد البشرية تقوم على تشجيع التكوين المستمر وتسهيل حركية الموظفين ومراجعة نظام الأجور.

السيد الرئيس،

لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي أقدمت عليها الحكومة، وبالخصوص المصادقة على مدونة الشغل ومدونة الانتخابات والميثاق الجماعي وقانون مكافحة الإرهاب وقانون التغطية الصحية الإجبارية ومدونة التأمينات، إلى غير ذلك من المكتسبات التشريعية الجوهرية التي تشكل لبنات مهمة في إطار البناء الديمقراطي الذي أسس له صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني، وبعده وارث سره صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إلا أننا في القطب الحركي نسائل الحكومة إلى أين وصل تطبيق مدونة الشغل وقانون التغطية الصحية الإجبارية على أرض الواقع؟ خاصة أن تفعيل هذه النصوص يعتبر من الأوراش المستعجلة في إطار التحديات الكبرى التي يتطلبها الإقلاع الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

أمام إكراهات العولمة وتفاقم ظاهرة البطالة ومحدودية التدابير الماكرو - اقتصادية أصبح لزاما علينا تفعيل دور الجماعات المحلية باعتبارها الأقرب من انشغالات وتطلعات المواطنين، وكذلك باعتبارها مجالات ترابية واعدة في مجال استقطاب الاستثمارات وخلق فرص الشغل، وفرصة لتنمية العالم القروي الذي طالما انتظر التوجهات الحقيقية للاستثمار.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمستجدات التشريعية في هذا الصدد، والمتمثلة أساسا في المصادقة على الميثاق الجماعي الجديد والقانون المنظم لمجالس العمالات والأقاليم، حيث تم التنصيص على توسيع اختصاصات المجالس الجماعية وأجهزتها التنفيذية لتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أننا في فرق القطب الحركي، نرى أن الجماعات المحلية تحتاج إلى المزيد من الاستقلالية المالية خاصة على مستوى تنفيذ المشاريع حتى تتمكن في إطار تشاركي يضم كافة الفاعلين على المستوى المحلي من لعب دورها في خلق ديناميات اقتصادية قوية تعود بالنفع على كافة المغاربة،

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى التعجيل بإخراج مشروع قانون الجبايات المحلية إلى الوجود، سيما وأن مراجعة الجبايات المحلية تعد أكبر هاجس للمستثمرين.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

تلكم رؤيتنا نحن في فرق القطب الحركي لبعض النقط العامة المتعلقة بالجانب السياسي واترك لزميلاي السيدان محمد المنصوري ومحمد الجوهري مناقشة باقي النقط الأخرى المتعلقة بمشروع القانون المالي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد بلحاج الدرمومي على احترامه للوقت وعلى تدخله، راجيا كذلك أن نرتبط مع الجدول الزمني. الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم محمد المنصوري، رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

يشرفني أن أتناول الكلمة أمام مجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظر القطب الحركي بخصوص مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي لسنة 2004 وسأركز في هذا التدخل على ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والآفاق التنموية.

وفي هذا الإطار فإن المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر لابد أن نقاربه بإدراك ووعي بالشروط والسياق العام الذي تبلور من خلاله فهو يأتي كأول مشروع فعلي تنجزه الحكومة بعد سنة من تنصيبها مما يجعله بطبيعة الحال أول اختبار حقيقي لنوايا والتزامات التصريح الحكومي. ويأتي هذا المشروع كذلك بعد الأحداث الإرهابية الهمجية التي تعرضت لها مدينة الدار البيضاء في ماي الماضي، هذه الأحداث الإجرامية التي استطاعت بلادنا، ولله الحمد، أن تتصدى لها بفضل التلاحم الدائم بين العرش والشعب واستطاعت المحافظة على مناعتها واستقرارها دون تأثيرات سلبية على اقتصادنا الوطني.

لابد كذلك من الإشارة إلى كون هذا المشروع يأتي بعد سنة انتخابية بامتياز حيث تم تجديد مختلف المؤسسات والهيئات وهذا يربط بين تفعيل الخيار الديمقراطي والخيار التنموي. ويزداد حجم التطلع نحو هذا المشروع في كونه يؤسس، وهذا هو المفروض، للمرحلة الأخيرة في المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه كلها محددات ومرتكزات لابد من استحضارها لقياس الأرقام والبرامج المسطرة في المشروع، مقتنعين في هذا السياق بضرورة الجمع بين المقاربة السياسية والاقتصادية للمشروع وبين النظرة المحاسبية له، وهذا يشكل النهج الأمثل لدارسة موضوعية ولإصدار تقييم منطقي ومتين وتقتضي المقاربة الاقتصادية والسياسية، البحث عن أولويات البرنامج الحكومي داخل المشروع والتي هي امتداد للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في أكثر من مناسبة منطلقين من استعراض الجوانب التي ترجم فيها المشروع التزامات الحكومة من خلال برنامجها.

وقبل الخوض في الأبعاد الاقتصادية للمشروع نود ان نعرض بعض الملاحظات الشكلية والمنهجية، إذ باستعراض تفاصيل المشروع ومقتضياته يظهر واضحا أن المشروع ولظروف موضوعية فهو لا زال محكوم بالنظرة المحاسبية وبهاجس التحكم في التوازنات إلى جانب تسجيل ارتفاع نسبي في ميزانية التسيير وتراجع مماثل في ميزانية الاستثمار، كما يلاحظ تراجع في الموارد وهو ما يجد مبرره في تقلص العائد الجمركي وضعف القوة التنافسية للاقتصاد الوطني وضغط أسعار المحروقات إلى جانب تقلص مداخيل الخوصصة.

يضاف إلى ذلك الإكراهات البنيوية للميزانية المتجسدة في ارتفاع كتلة الأجور وضغط خدمة المديونية، والتي تتميز بتراجع على مستوى خدمة الدين الخارجي في مقابل ارتفاع ضغط المديونية الداخلية، وهذه البنية التقليدية للمشروع تتجلى في كون الاعتمادات المخصصة لاستثمار محدودة مع تسجيل أيضا زيادة ملموسة في نفقات التسيير وفي المعدات والنفقات المختلفة.

السيد الرئيس المحترم

ميزانية إذا بهذه المواصفات تجعل بالضرورة هامش تحرك الحكومة يبدو ضيقا في معركتها من أجل التنمية والإنصاف والعدالة الاجتماعية التي تقتضيها المرحلة مما يجعل الميزانية بطبيعتها وأرقامها لن تستطيع بمفردها الاستجابة للرهانات المطروحة والإنتظارات القائمة والمتمثلة في تشغيل منتج وتعليم نافع وسكن لائق وتنمية اقتصادية مستديمة وهو ما يفرض اجتهادا ملموسا لإيجاد مصادر أخرى تعزز قاعدة التمويل علما أن ذلك أصبح الحل الوحيد لمجابهة مختلف المشاكل المطروحة و المتشعبة، مثال التنقيب عن البترول بحفر 15 بئرا كل سنة للتخلص على الأقل من فاتورته التي تمص الميزانية من جهة أخرى تستوجب معطيات المشروع إعادة الخوض في النقاش القديم والجديد حول المبررات والمستندات المعتمدة في تحديد فرضيات العجز والنمو على اعتبار أن نسبتها تحدد مدى القدرة على مواجهة الإصلاحات الكبرى التي تنخرط فيها بلادنا اقتصاديا واجتماعيا على الخصوص.

من جانب آخر جرت العادة أن يرفق المشروع بوثائق مهمة للغاية تهم المؤسسات والشركات العمومية والمرافق المسيرة بطريقة مستقلة وبتقرير اقتصادي واجتماعي وذلك على اعتبار أدائها وأدوارها في الاستثمار العمومي فكان من الأفيد لو عززتها الحكومة بوثيقة أخرى تهم وضعية الجماعات المحلية باختلاف مستوياتها.ولما لها من أدوار واختصاصات في المعركة التنموية، اعتبارا لخصوصيات مجلس المستشارين كان من الأفيد أن مشاريع الاستثمار تقدم حسب كل إقليم على حدة. ومن الإيجابي أيضا لو تم تقديم تقييم لما أنجز في المخطط الخماسي ومدى تلازمه مع مقتضيات مشروع القانون المالي الحالي.

من الملاحظات التي سجلناها أيضا على المشروع أنه رغم محاولته اعتماد نظرة موضوعاتية تشتغل بالمحاور والأهداف، فإن المشروع لم يتخلص مع ذلك من المنطق القطاعي حيث اكتفى بإعادة ترتيبها حسب محاور محددة.

باستحضارنا لكل هذه المرتكزات والملاحظات فإننا السيد الرئيس المحترم نتفهم كون القانون المالي لا يشكل في عمقه الآلية الأساسية لحل جل المشاكل لأنه محاصر

بإكراهات وشروط موضوعية ومؤشرات اقتصادية تجعل الخيار الأمثل هو حسن تدبير وتوزيع هذا القليل عبر أولويات محددة تمكن من الانخراط الفعلي في الجهاد التنموي الذي تحتاجه بلادنا بإلحاح، وبحق فإن المشروع المعروض على أنظارنا رغم محدودية أرقامه بالقياس إلى حجم الحاجيات فإنه استطاع أن يحدد أولويات واضحة تشكل مدخلا للتأهيل الاقتصادي وللانطلاقة الاقتصادية المنشودة، وهو ما تجسد في سنة من عمل الحكومة.

هذه الانطلاقة التي ينبغي أن تشكل بوابة رئيسية لثورة الملك والشعب الجديدة التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في ذكرى 20 غشت الأخيرة.

وهو ما يحتم في اعتقادنا الانخراط في إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني عبر توفير شروط أفضل للاستثمار الذي يمثل الأساس للتشغيل، وهنا نود الاستفسار عن القيمة المضافة للمراكز الجهوية للاستثمار وعن طبيعة الإصلاح المنتظر في النظام المالي والبنكي والجبائي والقضائي والإداري، فإن عدم إدراج قانون المالية الحالي لتشجيع بصفة خاصة المرأة على خلق مقاولات وإعطائها امتيازات تشجيعيه تمشيا مع فلسفة مشروع مدونة الأسرة وتمشيا مع توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما أن تأهيل المقاولة المغربية في ضوء التاهيل الشامل للنسيج الاقتصادي ومراجعة سياسة الاقتراض وإيلاء الأهمية لنسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة تعد إجراءات من شأنها إرساء سياسة اقتصادية ناجعة تقوم على حماية السوق الاقتصادية الوطنية ولا سيما من الانحرافات الليبرالية المتوحشة والتبعات السلبية لاقتصاد الريع عبر دعم المقاولة المواطنة.

كما أن الاقتصاد الوطني ملزم بالاندماج الإيجابي في قواعد وخيارات الاقتصاد العالمي على اعتبار بلادنا شريكا إستراتيجيا في العالم الجديد. وفي ضوء مقاربة موضوعية وواقعية فإننا نسجل وجود تقاطع كبير بين مسار التقدم الديمقراطي والانفتاح السياسي وتوسع الحريات الفردية والجماعية وبين مسار التنمية المنشودة، إذ باستعراض المؤشرات والأرقام المعلنة من حين لآخر حول تحسن أوضاع الاقتصاد الوطني، فإن هذه المؤشرات الإيجابية لا تجد لها انعكاسا ملموسا على أوضاع الواقع المعيشي خاصة في ظل النمو الديمغرافي المتزايد وتوسع مصادر الفقر والتفقير وتزايد العجز التجاري عدم استقرار نسبة النمو التي تظل وهذا ما نأسف إليه رهينة بوضعية الموسم الفلاحي والعائدات المحتملة لخوصصة القطاع العام مع ارتكاز بنيوي للميزانية على الوعاء الضريبي ومداخيل المغاربة بالخارج.

السيد الرئيس المحترم

إننا نعتبر أن تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتفعيل الاستثمار يتطلب عدة إجراءات وتوجهات تنطلق من تدعيم الخيار الجهوي كمنطلق للتنمية المحلية ووضع مخططات جهوية تشخص الحاجيات الحقيقية وتبلور حلول ملموسة تراعي الخصوصيات المحلية وتهدف إلى خلق التوازن المحلي والاجتماعي.

لا بد كذلك من مراجعة طرق وآليات تدبير ومراقبة المالية العامة وتكريس ثقافة ترشيد النفقات إلى جانب تصحيح الأوضاع بالمؤسسات والشركات والمقاولات العمومية بشكل يضع حدا للنزيف المتواصل فيها وذلك عبر تجديد إطار عملها قانونيا وتنظيميا وعلى مستوى التسيير والمراقبة والتوجيه والتصدي لكل التجاوزات حتى نضمن استثمارا ناجعا لما لها من إمكانيات ومؤهلات وحتى تكون بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ومن منظورنا الحركي كذلك نعتبر حضرات السيدات والسادة أن فتح حوار وطني مسؤول حول مشكلة العقار يعتبر إجراءا إستعجاليا من شأنه إيجاد حلول لهذه المعضلة.

حلول تراعي ذوي الحقوق وتوفر وعاءا استثماريا تحتاجه بلادنا اقتصاديا واجتماعيا.

وفي نفس السياق لابد كذلك من تفعيل عملي ملموس لسياسة القرب التي يرسخها جلالة الملك نصره الله من خلال وضع دعائم لتنمية قروية شاملة ومستديمة وإنهاء التعامل مع هذا الوسط الحيوي بمنظور يختزل الاقتصاد القروي في الفلاحة التقليدية والتدخل الظرفي ضد آثار الجفاف.

لهذا نقترح وضع مخطط عملي لتنمية قروية شمولية من شأنها تدارك عقود التهميش والفقر الذي عرفته وتعرفه البادية المغربية، هذا المخطط الذي نتطلع إلى أن يزرع توجهات اقتصادية جديدة قائمة على توظيف مختلف أنماط الإنتاج كتقوية الصناعة التقليدية وتوفير البنيات الأساسية لإنعاش السياحة الجبلية والطبيعية والثقافية وتشجيع الخدمات، مع تأهيل السياسة الفلاحية عبر إدماج الإنسان القروي في توجهات هذه السياسة التنموية وإنصاف الفلاح ومعالجة مديونية القرض الفلاحي.

كما يستلزم تعزيز الاقتصاد القروي وتحصين أسسه بناء رؤية وبرامج متكاملة تتوحد فيها التدخلات القطاعية من أجل توحيد الجهد واستثمار إيجابي للاعتمادات الموجهة للوسط القروي، وإن كانت محدودة بالقياس إلى حجم المطلوب. وهذا التوجه يقتضي التفكير في تجميع الصناديق والحسابات الخصوصية المعنية بتنمية هذا الجزء الرئيسي من الاقتصاد الوطني وفرض مراقبة صارمة لمداخيلها ونفقاتها.

في نفس الإطار لابد من وضع استراتيجية عملية للمحافظة على الثروة الغابوية والطبيعية وتنميتها وهنا لابد من إخراج قانون خاص بالمناطق الجبلية يهدف إلى تأهيل المناطق الجبلية الجافة وشبه الجافة والتي يسكنها أزيد من 1/3 سكان المغاربة ويمثلها حوالي نصف الجماعات المحلية وفي مقابل ذلك فهي تعيش عزلة أكبر وفقرا من ناحية التجهيزات والبنيات التحتية وغياب مصادر العيش خارج المورد الغابوي والرعوي.

ينضاف إلى هذه الإنشغالات ضرورة العمل على حماية وتنمية الثروة المائية كخطر حقيقي يهدد مستقبل بلادنا وهذا يستلزم توسيع جهود استصلاح الأحواض المائية ووضع برنامج للسدود التلية، علما أن المغرب يوجد في منطقة جبه جافة والأمطار الحالية نحمد الله عليها ما هي إلا استثناءات لا يجب التوكل عليها كثيرا في برامجنا وفي مخططاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

تدعيما للسياسة الاقتصادية الوطنية فإننا إذ نثمن الإنجازات الكبرى المقبلة على مستوى البنيات والتجهيزات الأساسية والمتمثلة في المركب الميناءي طنجة المتوسط ومواصلة إنجاز المدار المتوسطي وانخراط بلادنا في تهييئ الطرق السيارة فإننا نتطلع كذلك إلى توسيع مجال هذه الاستثمارات في اتجاه مناطق وجهات أخرى من البلاد كالمنطقة الشرقية والجنوبية والأطلس المتوسط وباقي المناطق.

كما نود بهذه المناسبة أيضا أن ننوه بالأدوار الطلائعية والهامة التي تقوم بها مؤسسة الحسن الثاني للتنمية والتجهيز إلى جانب مؤسسة محمد الخامس للتضامن وهما بالفعل ركيزتين أساسيتين في بناء اقتصاد تضامني يخلق التوافق بين المبادرة الاقتصادية والهدف الاجتماعي.

من زاوية أخرى لابد من بدل المزيد من الجهود لاستكشاف أسواق جديدة أمام المنتوج الاقتصادي الوطني وهذا يفترض تعميق التواصل وتوسيع مجال التعاون على الواجهة الإفريقية من خلال فتح هذه السوق الواعدة أمام الاقتصاد المغربي إلى جانب السوق العربية والأسيوية والأمريكية الجنوبية إضافة إلى المنافذ التقليدية الممثلة في سوق الاتحاد الأوربي كما يشكل مشروع اتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقة تنموية حقيقية.

و تفرض تحديات الاقتصاد العالمي بتأثيراتها على الاقتصاد الوطني السعي نحو بناء شراكة متوازنة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ونعتبر الملتقى الأخير بتونس (5+5) بداية فعلية لحوار جديد وواعد بين الضفتين مفروض عليهما جيواستراتيجيا التكامل والتوازن التنموي.

لابد كذلك أن نؤكد على ضرورة توظيف إمكانية الصيد البحري والآفاق الواعدة نقولها مرة أخرى لاستكشاف البترول ببلادنا من أجل توسيع إمكانية وإنتظارات الاقتصاد الوطني، وهذا الورش الإستراتيجي لابد من دعمه وتوفير شروط نجاحه.

السيد الرئيس المحترم

إننا في القطب الحركي. ومن منطلق الصراحة المعهودة في مواقفنا حين نعرض هذه الملاحظات والاقتراحات، فإننا لا نريد من ذلك نفي الجهود المهمة التي بذلت وتبذل لتصحيح الأوضاع والدفع بها نحو ما هو أفضل وأحسن، ولا نريد كذلك حصر المسألة في زاوية سياسوية ضيقة ولكن ننطلق من تربيتنا الحركية القائمة على الإسهام الإيجابي في إيجاد الحلول الملائمة والضرورية مؤمنين غاية الإيمان أن مصلحة الوطن تتطلب منا جميعا جعل المجهود السياسي والرصيد الديمقراطي لبلادنا في خدمة الخصاص الاقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم.

وبغيرة وطنية صادقة فإننا نؤمن بالاعتزاز وترسيخ المكتسبات والمنجزات بضرورة مضافرة الجهود لاستكمال ما لم ينجز وإنجاز ما كان ينبغي إنجازه من أجل إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي.

إننا ونحن ندرس مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر نستنتج بكل موضوعية أن المشروع يحمل أرقاما عادية لطموح حكومي كبير، وهو طموح نتقاسمه جميعا معكم السيد الوزير الأول ويحتم علينا الاجتهاد أكثر من أجل تنمية شاملة ومستديمة لوطننا العزيز في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفقكم الله والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد محمد المنصوري، رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية، وكذلك أشكره على التزامه بالوقت المحدد. الآن أعطي الكلمة للمستشار المحترم عبد الصمد عرشان، عن الفريق الديموقراطي الاجتماعي. ونختتم تدخلات الصباح بكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، للسيد المستشار المحترم رحو الهيلع، رئيس الفريق. إذن الكلمة للمستشار المحترم عبد الصمد عرشان.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمامكم في هذه الجلسة العامة لمجلسنا الموقر، باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي الذي يضم مستشاري الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الديمقراطية الاجتماعية، لأبسط أمامكم رأي فريقنا في إطار دراسة ومناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2004، الذي

تفضل السيد وزير المالية بعرض خطوطه الكبرى أمام أنظار الهيئة التشريعية بالبرلمان.

إن تقديم الحصيلة أمر طبيعي ومنطقي في البلدان الديمقراطية.

و استشعارا منا بحجم المسؤولية الملقاة على كاهل جميع مكونات البرلمان، فقد جعلنا في مقدمة اهتمامنا منذ البداية الارتقاء بالحوار، ترسيخا لدولة الحق والمؤسسات وإرساء ثقافة جديدة تستدعي من الحكومة تقبل الانتقادات والأخذ بالرأي السديد كما يدعو إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يواصل بحزم وثقة المسيرة الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية للأمة ويؤكد جلالته على السير نحو درب استكمال بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يطمح إليه حفظه الله من أجل تحقيق التنمية الشاملة تمشيا مع تطلعات الشعب المغربي الطموح إلى العيش في ظل دولة الحق والقانون، معتزا بنظامه الملكي الضامن للاستقرار والوحدة الوطنية وما الإصلاحات التي ينشدها جلالة الملك إلا عربونا على التشبث بالاختيارات الأساسية الهادفة إلى إذكاء الحماس في النفوس، وشحذ الهمم من أجل التدبير الحضاري والدفاع عن القضايا الوطنية الجوهرية، كل ذلك يسير في تناغم مع الإرادة الملكية، وما إعلان جلالة الملك عن التعديلات التي طالت مدونة الأسرة، إلا تعبيرا أكيدا على ضرورة إنصاف المرأة وإعطائها ما تستحق من عناية.

سيدي الرئيس،

قبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المالي في أهم جوانبه، لابد من الإشارة إلى حدثين وطنيين هيمنا على أجواء إعداد ميزانية السنة المقبلة، ويتعلق الأمر بقضية وحدتنا الترابية، التي تحتل الصدارة في أولوياتنا الوطنية باعتبارها القضية التي توحدت حولها الأمة وراء العرش العلوي المجيد للدفاع عن وحدتنا الترابية في إجماع وطني قل نظيره، لما يحيط بها من مناورات مستمرة من طرف الخصوم، حيث نغتنم هذه المناسبة لنعبر عن موقف فريقنا الذي يعكس موقف الشعب المغربي بكافة مكوناته الرافض لمخطط بيكر، انطلاقا من تشبثنا بوحدتنا الترابية وسيادتنا على ربوعنا بالأقاليم الجنوبية، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين للمسيرة الخضراء عندما أكد حفظه الله على التمسك بالبحث عن أوسع توافق ممكن حول قضية الصحراء المغربية من خلال "حل سياسي، واقعي ونهائي، متلائم مع المبادئ الديمقراطية في احترام كامل لسيادة ووحدة المملكة المغربية".

وقد سبق لجلالة الملك في افتتاح الدورة الحالية لهيأة الأمم المتحدة أن ذكر جلالته بسعي المغرب الدائم نحو استقرار ونماء المنطقة المغاربية وتعلقه بمشروع بناء اتحاد المغرب العربي كاختيار استراتيجي.

ونغتنم هذه المناسبة كذلك، لنوجه تحية إكبار وتقدير للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الأمن والسلطات العمومية بأقاليمنا الجنوبية، على رباطهم وتجندهم وراء القائد الأعلى جلالة الملك للدفاع عن وحدتنا الترابية وتنمية أقاليمنا الجنوبية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الوطن الأم المغرب.

والحدث الوطني الثاني الذي أكد لمن في نفسه شكا على قوة ومناعة كياننا الوطني وجبهتنا الداخلية، ردا على الأعمال الإرهابية الإجرامية التي قام بها مجموعة من المغرر بهم بالدار البيضاء يوم 16 ماي المنصرم، والتي أودت بأرواح الأبرياء وخلفت جرحى وأرامل وأيتام من المواطنين المغاربة الذي كان جوابهم هو الوقوف بحزم ورزانة، تعكس مقومات تاريخهم وحضارتهم وطموحاتهم في صنع مستقبلهم وبناء مؤسساتهم على قيم الاعتدال والتسامح التي يتميز بها ديننا الإسلامي الحنيف والمذهب المالكي، في أفق ترسيخ أسس المشروع الحداثي الديمقراطي الذي تنهجه بلادنا بقيادة أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، الذي توج المحطات الوطنية الكبرى في هذه السنة عند افتتاح الدورة الحالية للبرلمان بإعلان جلالة الملك عن التعديلات الجوهرية التي طالت بنود مدونة الأحوال الشخصية لإنصاف المرأة والرجل من خلال مدونة الأسرة التي رفعت هامة المغرب عاليا في الأوساط الجهوية والدولية مجسدة تميز بلادنا في توطيد النهج الديمقراطي الاجتماعي على أرض الواقع وفي كافة الميادين، وذلك باعتراف العديد من قادة الدول المتقدمة والزعماء السياسيين، منهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك من خلال تصريحاته أثناء زيارته الأخيرة للمغرب، والرئيس الأمريكي جورج بوش في إحدى خطبه الأخيرة للمغرب حول مسار الديمقراطية في دول الشرق الأوسط و التي خص بها المغرب كنموذج يجب أن يحتذى به في العديد من الدول.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون المحترمون،

عندما نشرع في دراسة ومناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2004 كما جاء في عرض السيد وزير المالية ومذكرة تقديم المشروع، نجد أن هذا المشروع ادعى الحرص على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب جلالته السابقة: (خطاب عيد العرش في 30 يوليوز 2003، وخطاب ثورة الملك والشعب في 20 غشت 2003) وتوجيهاته السامية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة لبلوغ الأهداف الأساسية التالية:

تحقيق نمو قوي ومستديم محدث لثروات جديدة ولفرص شغل منتجة مما سيعزز قدرات بلادنا على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها اندماج اقتصادنا في النظام الاقتصادي العالمي.

تقوية تآزر المجتمع المغربي عبر مواصلة سياسة اجتماعية منسجمة وشفافة ترتكز على التوزيع العادل للثروات وتتسم على الخصوص ب:

توسيع ولوج شرائح عريضة من المجتمع وخاصة المعوزة منها إلى التجهيزات والخدمات الأساسية.

تكريس مبدأ مساواة الفرص لجميع المواطنين عن طريق تعميم التمدرس والتعليم والتكوين.

تقليص الفوارق الجهوية عبر امتصاص العجز الذي يعرفه العالم القروي، خاصة في ميدان التجهيزات والخدمات الأساسية.

ناهيك عما جاء في التصريح الحكومي أمام البرلمان إثر تنصيب الحكومة الحالية، وما تضمنه خطاب السيد الوزير الاول بتاريخ 10 يوليوز 2003 أمام مجلس النواب، لتقديم حصيلة الثمانية أشهر من عمل الحكومة وكذا الخطوط العريضة لبرنامجها المستقبلي.

وقد ركز تصريح الوزير الأول على أربع أولويات:

إنعاش الشغل المنتج.

تحقيق نمو اقتصادي قوي.

تدعيم أسس نظام تعليمي نافع.

توسيع الولوج للسكن اللائق بالنسبة للشرائح الاجتماعية المعوزة.

كما أكد تصريح الوزير الأول على:

تحديث الإدارة العمومية.

تأهيل الاقتصاد الوطني.

تشجيع المبادرة الحرة.

إنعاش قطاعات ذات مؤهلات قوية للنمو: كقطاع السياحة والصيد البحري والسكن والصناعة التقليدية والنسيج والألبسة والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال والفلاحة.

وبعد إدراج هذه المحاور التي اعتمدتها الحكومة في سياستها الاقتصادية المالية والاجتماعية، وركزت عليها في مشروع القانون.

السيد الرئيس،

إذا كانت مناسبة مناقشة القانون المالي أمام البرلمان من أهم الفرص التي تتاح أمام البرلمانيين لمناقشة عمل الحكومة والحوار الدائر معها فيما تعرضه من برامج ومشاريع قوانين، وفيما تقرره في الميادين الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحوار الهادف والبناء الذي نريده بين الهيئة التشريعية في مراقبة الجهاز التنفيذي، فإننا نسجل بالمناسبة أن مشروع القانون المالي لسنة 2004، لا يختلف عن سابقيه، بل جاء في مضمونه وأرقامه أشد قتامة، يعكس أزمة العمل الحكومي والأفق الضبابي الذي يخيم على مستقبل المغرب في السنوات القريبة المقبلة لأنه في خطوطه العريضة لم يأت بجديد، بل ارتبط باستمرار الاعتماد على مداخيل الخوصصة وتراجع نسبة الموارد القارة في الميزانية لفائدة الموارد الظرفية والاستثنائية، مما ينعكس سلبا على السياسة المالية للدولة، سواء فيما ارتبط بجهود الدولة لرفع تحديات التنمية وخاصة منها المتعلقة بالاستثمار ومحاربة البطالة وأزمة السكن الاجتماعي، وفي نفس الوقت يجسد مشروع القانون المالي، الاستمرار في الخضوع للتوازنات المالية الكبرى على حساب الجوانب الاجتماعية وغياب انفتاح وإبداع وابتكار حقيقي، لتجاوز الإكراهات المرتبطة بها، فضلا عن الاستنزاف الذي يمارسه الدين الخارجي. إنها معضلة عالمية واقتصادية كبرى تواجه ميزانية السنة المقبلة وتضع الأغلبية الحكومية أمام امتحان سياسي عسير، لأنها جعلت هذه الميزانية رهينة بمداخيل الخوصصة، الشيء الذي يجعلنا نتخوف في السنوات القليلة القادمة من الوضع الاقتصادي والمالي عندما تتوقف خزينة الدولة عن ضخ مداخيل الخوصصة التي يذهب أغلبها إلى ميزانية التسيير، وبالتالي حين نطلع على أرقام القانون المالي في المشروع نجده مركزا على التوازنات الماكرواقتصادية ذات العلاقة بمعدلي العجز والتضخم، فضلا عن نسبة متوسطة لنمو الناتج الداخلي الخام، وهو ماجعل الحكومة تعمل على توطيد الاطار الماكرو اقتصادي وجعله واجبا من واجبات السياسة الاقتصادية والمالية لبلادنا، مقيدا باكراهات معقدة واستحقاقات ضاغطة، حيث اعتمد المشروع على فرضيات كبرى تتمثل في معدل نمو للناتج الداخلي الخام لا يتجاوز 3% في السنة المقبلة، أي بتراجع عن معدل النمو الذي سجل في السنة الماضية 2003، والذي أعلن السيد الوزير عن بلوغه بنسبة 5،5 ٪ وهو وضع شبهه أحد الخبراء بذلك الذي يبيع أثاث بيته لتلبية حاجاته، فمن جهة هناك استمرار نفس العبء الذي تمثله خدمة الدين العمومي على الميزانية العامة للدولة، حيث خصص المشروع ما قيمته 41،63 مليار درهم بتراجع قليل عن السنة الماضية، حيث تدعي الحكومة أنه لابد من الاستمرار في تدبير مشكل المديونية الخارجية بالنظر إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الشأن إذا تقلص حجم هذه المديونية بنحو 33٪ من ميزانية الدولة بشكل عام، وبنحو 50٪ مقارنة مع حجمها في السابق، وبالتالي ارتفع حجم المديونية الداخلية بشكل كبير مما جعل حجم المديونية بصفة عامة الداخلية والخارجية يظل كبيرا، وهكذا نجد الحكومة قد عجزت عن التصرف بحرية في ماليتها، الشيء الذي يجعل ميزانية من هذا النوع لا يمكنها أن تخلق رواجا وديناميكية اقتصادية على مستوى

النمو الذي يتطلب استثمارات كبيرة ومنتجة، وبالتالي تبقى كلفة تسيير الدولة باهظة وتظل مردوديتها ضعيفة.

وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

هل بهذه السياسة الاقتصادية نمارس فعلا إصلاحا اقتصاديا وماليا، ونحصل على مردودية في المشاريع الاستثمارية وتقوية النمو الاقتصادي والتغلب على البطالة والفقر و الأمية والمشاكل الاجتماعية؟

السيد الرئيس،

إذا كانت ظاهرة البطالة التي بلغ معدلها 18٪ وخاصة بطالة الخريجين من المعاهد والجامعات الذين تقدر نسبتهم ب 25٪، والذين يقومون بتظاهرات واعتصامات أمام أبواب الوزارات، تقلق كل وطني غيور على بلده وعلى مستقبل أبناء هذا الوطن، فإننا نقدر مستوى كتلة الأجور التي تمثل 12،5٪ من ميزانية الدولة ونجدها في دول مشابهة لوضعنا المالي والاقتصادي كمصر لا تتجاوز 6٪، ناهيك عن نصائح البنك الدولي الذي يطالب المغرب بالتقليص من هذه الميزانية، نرى أن 7000 منصب شغل في سنة 2004 المعتمدة في هذا المشروع لا تكفي لتوظيف العدد الكبير من خريجي المعاهد والجامعات الراغبين في العمل ببلدهم، علما أن عددا كبيرا خريجي من الجامعات الأجنبية في سياق هجرة الأدمغة العربية يفضلون البقاء في تلك الدول لامتيازات الشغل وظروف العيش هناك.

السد الرئيس،

وما دمنا بصدد الحديث عن الميزانية المرصودة للوظيفة العمومية ونفقات التحملات المرتبطة بها، لابد من الإشارة إلى انه حان الوقت لإعادة النظر في الفوارق الصارخة بين الأجور العليا والأجور الدنيا، وفارق الأجر الذي يتقاضاه موظفو وزارة المالية مع موظفي القطاعات الإدارية الأخرى، بما فيهم موظفي البرلمان والتعليم والجماعات المحلية، علما أن موظفي الدولة لا يمثلون سوى 2،5٪ من السكان.

لذا حان الوقت لإعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية، وفي سلاليم التوظيف والأرقام الاستدلالية، حتى لا يكون هناك حيف بين موظف يحمل نفس الشهادة وقضى نفس السنوات لآخر يفوقه في الأجر والتعويض، مثلما هو حاصل اليوم مع مطالب المتصرفين والأطر المماثلة والتقنيين والإعلاميين والأساتذة الباحثين، مقارنة مع زملائهم المهندسين، وعندما نستمع إلى التبريرات والتعليلات للتغلب على ظاهرة البطالة، ومساواة الموظفين والأطر، نرى أنها تجانب الصواب لأننا نعلم أن التغلب على البطالة والمشاكل الاجتماعية للموظفين والرفع من قدرتهم الشرائية لا يمكن أن يكون إلا بخلق الاستثمارات المنتجة، رغم أننا نلاحظ بأسف أنها تراجعت عن السنوات الماضية في السبعينات مثلا عندما كانت تمثل 30٪ من الناتج الداخلي الخام، بينما نجد حجمها الآن لا يتجاوز 20٪ ، مادام معدل النمو في المغرب لا يتجاوز 3،5٪ فمعنى ذلك أن اقتصادنا سيبقى اقتصادا راكدا ولن يتطور وبالتالي سيرتفع عدد العاطلين سنة عن أخرى.

السيد الرئيس،

لقد استبشرنا خيرا عندما صادق البرلمان على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، الذي يشكل إطارا مرجعيا هاما بالنسبة للتوجهات العامة للعمل الحكومي ولبرامج ومشاريع الاستثمار العمومي، ومما يسجل على مشروع القانون المالي للسنة المقبلة أنه يفتقر لرؤية واضحة لرسم معالم مستقبل المغرب لاعتماده على الحلول الظرفية والآنية في غياب استراتيجية مالية واقتصادية تعتمد على مرجعية التوجيهات الملكية، وتصريح السيد الوزير الأول أمام مجلس النواب الذي ركز على اعتماد سياسة القرب، فجاء هذا المشروع غير مواز للتوجهات الاستراتيجية التي يحددها المخطط، ويرتهن بظروف السنة التي يطبق فيها، ويبقى المستقبل غامضا سواء بالنسبة للسياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي جعل منها المخطط هدفا أساسيا لتدعيم أسس مشروع مجتمعي يمكن من إدماج البلاد في التطور الصناعي والتكنولوجي الحديث مع الحفاظ على أصالة المغرب وتراثه.

إننا نسجل بالمناسبة بعض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا خلال هذه السنة كانطلاق ورش بناء ميناء مدينة طنجة المتوسطي من أجل الرفع من درجة تنافسية الأقاليم الشمالية في اتجاه تطوير الانفتاح على الفضاء المتوسطي، وتحريك آليات التصنيع والإنتاج والتشغيل لإعطاء دفعة جديدة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن نجاح بلادنا في استقطاب الرأسمال الأجنبي وذلك بنجاح عملية خوصصة شركة التبغ حيث أدت عملية بيع 80٪ من رأسمال الشركة مقابل 14,1 مليار درهم من تغطية نسبة كبيرة من العجز خاصة وأن المداخيل المتوقعة من الخوصصة في ميزانية سنة 2003 تجاوزت مجموع عمليات الخوصصة المبرمجة والمقدرة بمبلغ 12 مليار درهم، إلا أن السنة المالية المقبلة تجعلنا نتخوف من مواجهة بلدنا لعجز حقيقي في الميزانية بعد نفاذ موارد الخوصصة حيث يطرح مشروع القانون المالي تراجعا في موارد الخوصصة بنسبة 4٪، مع وجود مراهنة على خوصصة 16٪ من أسهم شركة اتصالات المغرب التي تأجلت أكثر من مرة.

وهو ما جعل الموارد المالية العمومية لسنة 2004 تتجه نحو التناقص المتنامي كسمة ملازمة سنة بعد أخرى لعدد من مداخيل الميزانية ويرجع هذا الاتجاه كما جاء في عرض السيد وزير المالية إلى الانعكاسات والالتزامات

الدولية والسياسية المتبعة داخل مرافق القطاع العام الصناعي والتجاري، وبذلك فإن إجراء انفتاح الاقتصاد وإنهاء وضعية الاحتكار ومسلسل خوصصة المؤسسات والمقاولات التي تمتلكها الدولة تفضي إلى تقليص المنابع والإيرادات التقليدية للدولة قبل أن تحولها إلى موارد من نوع جديد.

ولن يتأتى ذلك في أفق تحريك الاستثمار وتسريع مجالات التنمية كمصدر دائم لخلق الثروات وفرص الشغل المنتج، إلا بضرورة إنعاش القطاع الخاص من أجل تمكينه من القيام بدوره الكامل في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإصلاح قطاع الابناك ومؤسسات القرض وتقوية تدخلاتها، وكذا دعم المجهود الذاتي للمقاولات لتكييفها مع المتغيرات التي يعرفها المناخ الوطني والدولي، خصوصا مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي حيز التطبيق، وفي أفق إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة لإحداث منطقة التبادل الحر، التي تجعلنا نتساءل عن انعكاسات هذه الأخيرة المباشرة والغير المباشرة على اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي بعد تعال أصوات تنتقد هذا التوجه.

ولكي نؤكد أن عمل الحكومة أثناء إعداد ميزانية 2004 اتسم بالارتجال والتخبط، نسوق أحد الأمثلة البارزة التي صاحبت قرار التخفيض من الرسوم المترتبة عن استيراد "السيكار" والرفع من ثمن قنينات الغاز، وبذلك ترسخ الحكومة بعملها هذا،سياسة "إغناء الغني وإفقار الفقير"، وتوضح طبيعة الأولويات التي تشتغل عليها في الجانب الاجتماعي.

وما دمنا بصدد الحديث عن دعم الاستثمار الوطني والأجنبي، نسجل أنه مازالت تعترضه عوائق إدارية وبيروقراطية عديدة، لذا نطالب بضرورة التعجيل بتبسيط المساطر الادارية عبر حذف بعض الاجراءات غير المجدية والمعرقلة، مع خلق ظروف ملائمة لاستقبال المواطنين وأصحاب المقاولات داخل مختلف المصالح الإدارية، ولن يتأتى تأهيل المقاولة المغربية إلا عبر تأهيل المجتمع المغربي بادارته وقضائه ومؤسساته التعليمية والجامعية للقيام بدوره في هذا المجال وبالتالي ضرورة تدخل الدولة من أجل أن تفرض على الابناك التي تتوفر على سيولة كبيرة أن تساهم في الاستثمار.

وعلى مستوى الإجراءات الضريبية، فإذا سجلنا بذل مجهود في اتجاه التخفيف من الضغط الجبائي خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك بحذف بعض أنواع الضرائب ودمج بعضها الاخر في كل من الضريبة العامة على الدخل أو في الضريبة على الشركات في اتجاه التبسيط والعقلنة في أفق إعداد مدونة عامة للضرائب التي أصبحت الظروف المالية والاقتصادية ببلادنا تلح على التعجيل بإخراجها إلى حيز الوجود، فإننا نسجل بخصوص الضريبة على الدخل، أن الحكومة سبقت أن وعدت بإعداد مرجعية شاملة لأسعار هذه الضريبة وكيفية تحديد وعائها ومختلف الإسقاطات والخصوم المعمول بها، في اتجاه التخفيف من ضغط تلك الضريبة على الإجراءات بصفة خاصة، لكننا لاحظنا في المشروع غيابا لهذه الإصلاحات التي يجب أن تعرف طريقها إلى التنفيذ في أقرب وقت ممكن لكي لا تعرف التسويف والمماطلة، وربما الإلغاء، علما أنها تمس شريحة عريضة من المواطنين الذين ينتظرون هذا الإصلاح مقارنة مع الضريبة على الدخل في عدد من الدول المماثلة لنا.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون،

لاحظنا أن مشروع القانون المالي 2004 عرف تراجعا على مستوى العائدات الجمركية بنسبة 14،45٪ لتكون الحصيلة 10،89 مليار درهم ويعود ذلك إلى استحقاقات المغرب والتزاماته مع المنظمة العالمية للتجارة ومع دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستكون سنة 2012 سنة التحرير الجمركي الكامل، فضلا عن توقيع المغرب مع الاتحاد الأوربي مؤخرا عن البروتوكول الزراعي الذي يقضي باستقبال الأسواق الأوربية تدريجيا إلى غاية 2007 ما يناهز 220 ألف طن من الطماطم المغربية، وفي المقابل يستقبل المغرب مليون وستين ألف طن من الحبوب برسوم جمركية منخفضة إلى 38 ٪.

غير أن القطاع الجمركي يجب أن يلعب دوره في المجال الاجتماعي، قصد تمكين المواطنين من الحصول على الأدوية في أحسن الظروف، وذلك بالعمل على التخفيض من رسوم الاستيراد أو الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض الأدوية المتعلقة بعلاج الأمراض المزمنة والخطيرة كأمراض القلب والالتهاب الكبدي والسرطان وأمراض السكري وهذا الموضوع يحيلنا على آفاق التغطية الصحية الذي اعتبرته حكومة التناوب مشروعا طموحا وخطوة عملاقة، حيث سبق أن نبهنا أثناء مناقشته إلى الصعوبات التي تقف في وجه تحقيقه والظروف المحيطة بإخراجه إلى الوجود، وغياب القوانين التنظيمية لتنفيذه، حيث مازلنا إلى يومنا هذا ننتظر التطبيق الحرفي لهذه التغطية الصحية التي لم يشر إليها القانون المالي الحالي رغم ما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية لدى الفئات الفقيرة، مما يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهد في قطاع الصحة، الذي مازال يعرف مشاكل مزرية تتمثل في انعدام أبسط وسائل العلاج وضعف التجهيزات والامكانات وقلة الأطر الطبية والتمريضية خاصة بالعالم القروي.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع السياحة، فإن التزام الحكومة باستقبال 10 ملايين سائح في أفق 2010 يعتبر أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علما أن معطيات الميزانية الحالية المرصودة لهذا القطاع، تجعلنا ندرك الصعوبات التي تواجهه لانعدام استراتيجية مناسبة و تدابير فعالة لدعم هذا القطاع الحساس الذي يتأثر بالأزمات الداخلية والدولية للحفاظ على مستوى مقبول من التوافد السياحي.

وبحكم أن بلدنا مقبل على تنظيم تظاهرة كأس العالم لسنة 2010، تدعو الضرورة إلى تشجيع الاستثمار في هذا المجال والنهوض بالبنيات التحتية ووضع استراتيجية لهذا القطاع بدءا بتحرير الفضاء الجوي وإعادة النظر في طرق مراقبة تسيير وتدبير شركة الخطوط الملكية المغربية، وتخفيض الثقل الضريبي على بعض المؤسسات الفندقية، وتشجيع المستثمرين في الفنادق المعدة للسياحة الداخلية.

كم نحث وزارة الداخلية على الزيادة في عدد رجال الأمن، وتمكينهم من الوسائل المادية والمعنوية للقيام بواجبهم على أحسن وجه.

أما بخصوص قطاع السكن والنهوض بمشاريع السكن الاجتماعي انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، خاصة خطاب جلالة الملك في 20 غشت 2001 الذي يعد منعطفا حاسما نحو مراجعة الوضع العام لقضايا السكن والتعمير والطرق المتبعة في معالجته،وذلك بالتطبيق الصارم للقانون قصد تلافي تحريف اختصاصات الجماعات المحلية وتهاون بعضها في ميدان محاربة السكن غير اللائق، نسجل أن المشروع المالي و السياسة الحكومية في هذا المجال لم ترتق بعد إلى العمل الجدي ووضع استراتيجية للقضاء بحزم على السكن غير اللائق واستنفار مصادر تمويل جديدة وقارة وفعالة لرفع تحديات السكن الاجتماعي الذي لم يقتصر على المدن، بل يجب أن يمتد كذلك إلى العالم القروي والاهتمام ببنياته التحتية ومرافقه: كالكهرباء- الماء- الطرق و المسالك...إلخ

السيد الرئيس،

إذا كان التعليم والتربية والتكوين مرآة تعكس تقدم الشعوب، وإذا كانت الحكومات المتعاقبة قد وجهت جل اهتمامها إلى هذا القطاع الأساسي والحيوي، ورغم ما يرصد له من ميزانية، فإن عجز الحكومة على التطبيق الصارم لمضامين ميثاق التربية والتكوين التي توافقت عليه مشارب وتوجهات الأمة، مازال يشكو هذا القطاع من الاكتظاظ وقلة الأقسام، حيث يتم تجاوز 35 تلميذا في القسم، مع وجود الخصاص الكبير في أطر التدريس بالبوادي، الشيء الذي يجعل موضوع التعميم والتوحيد ومحو الأمية بعيد المنال في السنوات القليلة القادمة، لذا حان الوقت للحرص على تنفيذ مقتضيات ميثاق التربية والتكوين وتقوية آليات الإصلاح وأهدافه ووضع برنامج عمل لتحقيق تعميم التمدرس وإصلاح التعليم، خاصة وأن النظام التعليمي ببلادنا غير متكيف مع المعطيات المستقبلية مع إيلاء الاهتمام والعناية بحاجيات الوسط القروي على مستوى المدارس والحجرات والمطاعم والمدرسين، علما أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع غير كافية للوصول إلى الأهداف المطلوبة لإصلاح النظام التربوي والقضاء على الأمية وتطوير التربية غير النظامية.

أما بخصوص معضلة التشغيل ومحاربة الفقر الذي تتحدث عنه الحكومة في إطار سياسة القرب وما خصص في هذه الميزانية للاستثمار، وما تضمنته من تكريس للضغط الضريبي ومشاكل العالم القروي فتح المجال أمام ارتفاع نسبة البطالة والهجرة إلى المدن والهروب من اليأس في اتجاه المجهول عبر قوارب الموت.

ومن هذا المنبر نطالب الحكومة باتخاذ إجراءات فعالة ومستعجلة، من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والإقليمية والجهوية وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق تنمية بشرية متوازنة، وذلك عن طريق الشغل المنتج بتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، والاهتمام بالجانب الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطنين وتطبيق السلم الإداري المتحرك وذلك بالرفع من الحد الأدنى للأجور أمام ارتفاع الأسعار في كل المواد، وبالتالي بذل الجهد من أجل تقوية آليات إنعاش التشغيل ودعم المؤسسات العمومية في ميدان العمل الاجتماعي وتطوير آليات حماية الأسرة والمرأة والطفولة ودعم الأشخاص المعاقين، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في هذا الميدان.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون،

كثيرا ما التزمت الحكومة أمام البرلمان بترشيد نفقات الدولة الذي نعتبره مبدأ يدخل في إطار الشفافية في الحسابات والحرص على المال العمومي الذي نلاحظ أن عددا كبيرا من الصناديق الخاصة يتم التصرف في اعتماداتها المالية خارج أية مراقبة برلمانية، لذا حان الوقت إلى تطوير طرق وآليات مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين مردوديتها، خاصة بعد مصادقة البرلمان على قانون المراقبة المالية للمؤسسات العمومية، ولن يتأتى ذلك إلا بشروع المحاكم المالية في عملها الذي أحدثت من أجله.

وهذا يدعونا إلى ضرورة إصلاح الإدارة العمومية القادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر وحاجيات المواطنين والمقاولات للمساهمة في إنجاز التأهيل الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق التطور المنشود للنسيج الاجتماعي، لأن إدارتنا ما زالت تشكو من تعقد

المساطر الإدارية وبطئها وسوء تدبير الموارد البشرية واستفحال ظاهرة الرشوة في غياب استراتيجية واضحة المعالم للحد منها.

ولكي يكون العمل السياسي والإداري فعلا لمعالجة هذه القضايا السالفة الذكر لابد من إصلاح القضاء الذي بدأت تحوم حوله الشبهات مما يدعونا إلى المطالبة بإصلاحه وتأهيله وتحصين رجاله المعول عليهم في القضاء على مظاهر الرشوة والمحسوبية وكل أشكال الانحراف، حفاظا على مصداقية مؤسسة القضاء التي تعتبر مؤسسة دستورية وليس مرفقا عموميا والضامنة لحقوق المواطنين وصون كرامتهم.

السيد الرئيس،

لقد صادف النقاش الدائر حول مشروع القانون المالي الانتهاء من الاستحقاقات الانتخابية المحلية التي مرت في أجواء اتسمت بسلوكات عادت بنا إلى الوراء، فبعد الإعلان عن النتائج انبرى بعض القادة السياسيين إلى وصفها بالانتخابات الشفافة والنزيهة، وبعد مرور يومين أو ثلاثة يعودون في تصريحاتهم إلى وصفها بالزور واستعمال المال والطعن في مصداقيتها بشتى التبريرات خاصة إذا كانت بعض النتائج في غير صالحها، وكأن الديمقراطية يجب أن تكون لفائدة قوى سياسية بعينها، وتكون نتائجها حكرا على أعلى أحزاب دون أخرى في خدمة مواقعها بالدرجة الأولى وليس في خدمة البلاد والعباد على مختلف الحساسيات السياسية لوقف التعددية التي رسخها دستور المملكة.

لذا حان الوقت أن نستخلص الدروس، ونضع التجربة الانتخابية على المحك، حكومة وأحزابا لنكون في مستوى تطلعات جلالة الملك الذي ما فتئ يؤكد على اعتماد وتوطيد النهج الديمقراطي الحداثي لبلدنا على أرض الواقع وفي كافة الميادين كضمان للاستقرار والطمأنينة، لما نتوفر عليه من مقومات الأصالة والحضارة والمساهمة في التطور الانساني.

وقبل أن أختم مداخلتي نسجل جهود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التي أفضت إلى التوصية المتعلقة بإحداث "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي صادق عليها جلالة الملك ونثمن إرادة جلالته وحرصه الأكيد على الطي العادل والمنصف لملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، في إطار استمرارية المغرب متضامنا ومتصالحا، انطلاقا من مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء ومبادئ دولة الحق والقانون سيرا على النهج الحكيم للمغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه.

حفظ الله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وشقيقه عضده الأيمن صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة أنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد عبد الصمد عرشان عن الفريق الديموقراطي الاجتماعي،ونشكره كذلك على التزامه بالوقت المحدد. الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد رحو الهيلع، رئيس فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد رحو الهيلع:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني أن أعرض أمامكم مساهمة فريق التحالف الاشتراكي في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2004، هذه المناقشة التي نعتبرها مناسبة سنوية، ليس فقط لمناقشة المشروع من جوانبه المالية والتقنية المحضة، بل لحوار سياسي بين البرلمان والحكومة، حوار يهدف، فيما يخصنا على الأقل، إلى دعم المكتسبات الإيجابية، ومساندة البرامج والمنجزات، الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة للحاجيات الملحة للمواطن المغربي.

حوار، نهدف من ورائه كذلك، إلى التعبير عن طموحات مواطنينا وناخبينا، الذين ائتمنونا للتعبير عنها، والدفاع عنها، بمختلف الوسائل التي يتيحها القانون.

حوار، نطمح أن يكون مثمرا، وأن تعمل الحكومة على أخذ ملاحظاتنا، وانتقاداتنا البناءة بعين الاعتبار، وإدراجها ضمن مشروع قانون المالية المقبل...

ذلك أننا، كجزء من الأغلبية، نتحمل وإياكم السيد الوزير، مسؤولية نتائج سياسة، نحن ملزمون سياسيا وأخلاقيا بدعمها، ونحن ملزمون وإياكم، بالإنصات لنبض الشعب، لهمومه ولانشغالاته، نحن ملزمون أولا وأخيرا بالنتائج..نتائج إيجابية، تلبي ولو جزئيا طموحات وطننا وشعبنا.

لذلك، فنحن حريصون على إنجاح وتطوير أداء الحكومة، حريصون، مثلكم بالتأكيد، أن نكون وإياكم في مستوى التزاماتنا السابقة في إطار المخطط الخماسي، وفي إطار التصريح الحكومي، وهما المرجعان الأساسيان للمشروع الذي نحن بصدد مناقشة، وفي مستوى التوجيهات الملكية، خاصة في خطابي 20 غشت وافتتاح السنة التشريعية الجارية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي، قبل الدخول في مناقشة المشروع، أن أدلي ببعض الملاحظات العامة حول عمل الحكومة، وتفاعلها مع بعض الأحداث المؤثرة في حياتنا الوطنية.

ويهمنا في فريق التحالف الاشتراكي، أن نسجل بشكل خاص، استمرار الحكومة في السياسة الإصلاحية التي دشنتها حكومة التناوب التوافقي، تطبيقا لما التزمت به عند تنصيبها.

فالإصلاحات التي عرفها القطاع السمعي البصري، المتمثلة خاصة في إخراج الهيئة العليا للسمعي البصري، وتحرير القطاع، بعد سنوات طويلة من الانتظار، والتحركات التي يعرفها قطاع العدل، وإخراج مدونة الشغل إلى حيز الوجود، رغم بطء إصدار المراسيم المرافقة، وكذلك الشأن بالنسبة لمدونة التأمينات، ومواصلة تقويم وضعية المؤسسات العمومية... كل ذلك يدل على أن الحكومة ماضية في تطبيق البرنامج الإصلاحي، الذي نسانده ونعمل من أجل إنجاحه وتوسيع آفاقه، وهو برنامج يواجه مقاومات و تشويش كما هو الشأن فيما لاحظناه على مستوى قطاع السمعي -البصري وقطاع العدل، وهو أمر طبيعي، لأن أي إصلاح لا بد أن يمس بمصالح، و امتيازات قد تكون خفية، لكن على الحكومة أن تواجه مثل هذه المقاومات المتعددة الجهات، بجرأة، وإرادة سياسية قوية، ومواصلة التطهير وتخليق الحياة العامة.

يهمنا أيضا أن نشير إلى أهمية تأثير أحداث 16 ماي الإجرامية في الحياة الوطنية، وننوه بالمعالجة الجدية والحازمة للحكومة لملف الإرهاب، وتداعيات هذه الأحداث، ومبادرتها لحصر انعكاساتها السلبية، سواء على المستوى الأمني أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، خاصة على مستوى بعض القطاعات التي كان من المحتمل أن تتضرر من إشاعة جو الإرهاب كالقطاع السياحي مثلا..

لقد نجحت الحكومة في مواجهة هذا المستجد الخطير على الساحة الوطنية، بفضل الموقف الصارم لجلالة الملك محمد السادس ولقيادته لرد فعل الأمة المغربية، ولاختياراته الديمقراطية والحداثية الواضحة، ووحدة الشعب وراء ملكه، في مواجهة الإرهاب وكل أشكال الحقد والكراهية والأصولية...

إضافة إلى هذا الحدث المؤثر في مجمل مسار تطور بلادنا ومجتمعنا، لا بد، في نظرنا، من استحضار ملف آخر، ولو أنه يبدو بأهمية وتأثير أقل، هو ملف محاكمة تجار المخدرات بالشمال.. وما يهمنا في هذا الملف بالخصوص، ما كشف عنه من تورط مسؤولين كبار في الدولة على مستوى الأمن والقضاء..إنه أمر خطير...أمر خطير أن يتمكن مال حرام، مال ممنوع، مال غير شرعي، من شراء ذمم مكلفين بحماية القانون، والعدل، في منطقة حساسة، وهي بوابتنا نحو أوروبا.وقد بينت عملية تفكيك الخلية النائمة للقاعدة خطورة تحالف ممكن بين شبكات المخدرات وشبكات الإرهاب وما فيا الهجرة السرية، والأخطر من كل ذلك، تواطؤ مسؤولين في الدولة،وضعفهم أمام سلطة المال. مما يطرح مرة أخرى، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة الحزم، والصرامة، في مواجهة الرشوة والمرتشين، ومواجهة الفساد والمفسدين.. ولوبياتهم الممنهجة.

إننا، إذ ندق ناقوس الخطر، وندعو إلى التحلي بأقصى درجات الحذر، فإننا نسجل جدية الحكومة في مواجهة هذا الملف، رغم التشويش الذي لاحظناه في المدة الأخيرة، على تحركات وزارة العدل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا بد أن نستحضر، ونحن نناقش هذا المشروع، أنه يأتي بعد سنة من عمر هذه الحكومة، وهو آخر مشروع في إطار المخطط الخماسي الحالي، وهذا يدعونا إلى مقارنة بعض معطيات المشروع مع ما حدده المخطط الخماسي، ونلاحظ مع الأسف، أنه رغم المجهودات الهامة التي قامت بها الحكومة السابقة، ورغم جهود الحكومة الحالية من خلال قانون المالية السابق والمشروع الحالي، أقول رغم هذه الجهود، فإن الإنجازات الفعلية، بعيدة نسبيا عن توقعات المخطط، سواء على مستوى التجهيزات الطرقية، أو الكهربة القروية، أو تزويد العالم القروي بالماء الشروب، أو نسبة محو الأمية...

ونتمنى أن تتاح لنا الفرصة، خلال السنة التشريعية الجارية، لمناقشة حصيلة إنجاز المخطط الخماسي وهو على مشارف نهايته، مناقشة ما أنجز وما لم ينجز، ولماذا لم ينجز؟ ما هي العوائق؟ وما هي وسائل تدارك العجز؟ وهو نقاش نرى ضرورته، قبل المرور لصياغة مخطط جديد بأفكار جديدة ووسائل جديدة للتنفيذ...

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو الحكومة إلى التفكير، بجدية، في إدماج برنامجين ندعو إليهما ونعمل على إنجازهما، في المخطط الخماسي الجديد، وفي قوانين المالية المقبلة، وهما برنامج الاشغال الكبرى، وبرنامج وطني لمحو شامل للأمية...

فبرنامج الأشغال الكبرى، ينبغي أن يهدف من جهة، إلى توفير التجهيزات الأساسية، خاصة في العالم القروي، واستصلاح الأراضي والتشجير، وغيرها من الأشغال ذات النفع العام، ومن جهة أخرى، توفير الشغل، ومعالجة مشكلة البطالة، التي أصبحت إحدى أولياتنا الوطنية ومشاكلنا الكبرى.

وبرنامج محو الأمية، ينبغي أن يهدف إلى تجاوز محدودية النتائج المسجلة لحد الآن، ومحو هذا العار، الذي لا يليق بإنسان القرن الواحد والعشرين، وذلك في أمد زمني محدود، تعبأ له كل الإمكانيات الوطنية، المادية والبشرية، كمعركة وطنية، تساهم فيه كل مكونات الدولة والمجتمع

والقطاع الخاص، وهو برنامج سيمكن بدوره، من تشغيل آلاف المتعلمين العاطلين، ومن عائدات أكيدة ليس فقط على المستوى الاجتماعي، بل كذلك على المستوى الاقتصادي، باعتباره استثمارا في أهم عنصر للتنمية وهو العنصر البشري...

إن إنجاز برنامجين بهذا الحجم، يتطلب سياسة حكومية أكثر جرأة، وإبداع أشكال جديدة للتمويل،وتعبئة وطنية شاملة، وإذكاء روح التضامن، والروح الوطنية، التي ميزت المغاربة عبر تاريخهم...

السيد الوزير،

إن مشروع القانون المالي لسنة 2004، الذي نحن بصدد مناقشته،وككل مشروع، يحمل إيجابيات أكيدة، لكنه في نفس الوقت يحمل نقائص عديدة يصعب علينا تجاهلها.

ولسنا بحاجة إلى تعداد الإيجابيات، فقد وضحتموها بما فيه الكفاية،لكننا نسجل بشكل خاص أهمية التحكم وتقوية الإطار الماكرو اقتصادي، لأننا على يقين أن هشاشة وضعف هذا الإطار، له انعكاسات وخيمة على مجمل السياسات القطاعية، وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وبالتالي على الوضع الاجتماعي.

فالتحكم في نسبة التضخم (2٪) وفي الميزان التجاري (+1٪)، و نسبيا في عجز الخزينة(3٪) وفي نفقات الدين العمومي (ناقص0,32% في المجمل وناقص 28٪ بالنسبة للدين الخارجي، لكن مع ارتفاع في نفقات الدين الداخلي بـ(15,78٪)، كل ذلك يساعد على خلق شروط أفضل لتنمية الاقتصاد والمجتمع...

لكن إذا كانت التوازنات الاقتصادية الكبرى ضرورية للاستقرار والنمو الاقتصادي، فإن التوازنات الاجتماعية تكتسي نفس الأهمية، وهي ضرورية للاستقرار وتطور المجتمع، بل أن الهدف الأسمى هو هذا الاستقرار بالضبط، وخدمة المجتمع والشعب، وتلبية طموحاته، بل وحقوقه في الحياة.

فإلى متى، السيد الوزير، يظل الهاجس المسيطر هو التوازنات الاقتصادية الكبرى؟ وإلى متى ستستمر معاناة أغلب المغاربة مع الفقر والعجز عن تلبية الحاجيات الأساسية؟ إلى متى تبقى بلادنا في أسفل درجات الترتيب على المستوى الدولي بخصوص التنمية الاجتماعية؟

إنه من الإيجابي، بالتأكيد، انتقال معدل النمو من السلب إلى الإيجاب، لكن نسبة 3٪.

نحن نعتقد أننا لم نصل بعد إلى مستوى من التقدم يسمح بليبرالية كاملة، فما زالت هناك مجالات لتدخل الدولة، خاصة في القطاعات ذات الطبيعة الاجتماعية، والمؤسسات المعبرة عن السيادة الوطنية، بل وحتى المؤسسات المربحة والتي تدر أموالا على خزينة الدولة، شريطة مراجعة شاملة لعلاقة الدولة بالمؤسسات العمومية، وإنهاء عهد اعتبارها بقرة حلوب لمسئوليها الكبار..

علينا كذلك، السيد الوزير، طرق أبواب المنظمات الدولية بإلحاح، كالإتحاد الأوربي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات، التي تقدم مساعدات للدول النامية، وذلك للمساهمة في تمويل برامج اجتماعية طموحة، والتحلي بكل الجدية اللازمة في هذا المسعى..

وعلينا صيانة مصداقية وشفافية وتدبير أموال المساعدات الدولية، ومعاقبة المتلاعبين بها، بكل ما يلزم من صرامة وسرعة.. وإزاحة منعدمي الكفاءة عن مراكز التدبير. ونود الإشارة هنا إلى مسألة إلغاء الإتحاد الأوربي لمبلغ 64 مليون درهم، كانت موجهة لإنشاء مجموعة من الملاعب الرياضية، وضاعت بلادنا في هذا المبلغ بسبب سوء التدبير، و نتخوف من إلغاء اعتمادات أخرى، إذا ما ترسخت صورة سلبية عن كيفية تدبيرنا للمساعدات المالية لدى مسئولي الإتحاد الأوربي.

السيد الوزير،

إن مسألة حسن تدبير الميزانية لا يرتبط فقط بالموارد التي نتفق معكم على محدوديتها، بل وأساسا بتدبير أفضل للنفقات...

أكيد أن السنوات الأخيرة عرفت بعض الاقتصاد في النفقات، لكن التبذير ما زال مستمرا، والاختلاسات المباشرة وغير المباشرة ما زالت قائمة، خاصة مع استمرار "اللاعقاب" اتجاه من أساءوا تدبير الأموال العمومية.

فإذا كنا بلدا ناميا وبموارد مالية محدودة، فلماذا هذه البنايات الزجاجية الفخمة؟ وكأننا في نيويورك أو باريز؟

فلماذا هذه السيارات الفارهة؟ لماذا هذه التعويضات الخيالية لبعض المسئولين؟ وهذا التجديد المستمر لمكاتب بعض المسئولين الكبار، بتجهيزات فخمة وتأثيثات أحدث طراز؟ لماذا هذه الحفلات الباذخة؟

كل ذلك يكلف أموالا تقدر بالملايير السيد الوزير.

إنها أموال عمومية، ينبغي توجيهها لتلبية الحاجيات الضرورية للتسيير ورغبات المواطنين، وليس لتلبية غرور فئة محدودة من مسئولي الدولة...

قد تعتبرونها مجرد قطرات في واد الميزانية، لكن " بالقطرات يحمل الواد" كما نقول في مثلنا الدارج..

ينبغي أن ينتهي هذا البذخ، ونتصرف بما يناسب خطاب الترشيد والتقشف وضعف ينبغي القيام بمجهود إضافي للاقتصاد في النفقات، وإعادة النظر في توزيع الإعتمادات على أساس الإنتاجية والضرورة والعقلنة، وليس على أساس استنساخ القوانين المالية،وإبقاء دار لقمان على حالها.

ونتصور، السيد الوزير، مثلكم، تدابير أخرى لترشيد النفقات، ومنها مراجعة تدخلات صندوق المقاصة، حتى

يذهب الدعم الذي يقدمه الصندوق فعلا للفقراء وذوي الدخل المحدود، وأملنا أن تنهي المصالح الحكومية الدراسة المنصبة على هذا الملف، والذي أعلنتم عن وجودها أثناء المناقشة في لجنة المالية، وذلك في أقرب الآجال، وأن تأتوا بها إلى البرلمان لمناقشة خلاصاتها، وفتح نقاش وطني حول الموضوع، وذلك قبل اتخاذ أي تدبير بشأنه، نظرا لأهميته وتأثيره المباشر على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارون

إضافة إلى انشغالنا بتحسين تدبير الميزانية، من حيث الموارد والنفقات، وبمجمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فإننا ننشغل أيضا بوضعية القطاعات التي نمثلها بهذا المجلس، وهي الجماعات المحلية والفلاحة والصناعة والتجارة والخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري والمأجورون..

ونظرا لضيق الوقت، سأكتفي بالإشارة إلى وضعية الجماعات المحلية، خاصة بعد إقرار الميثاق الجماعي الجديد، الذي يتضمن مجموعة من الصلاحيات الجديدة، الذاتية والقابلة للتفويت من طرف الدولة للجماعات.

إن تطبيق الميثاق الجديد يتطلب مراجعة وسائل تمويل ميزانية الجماعات المحلية، خاصة الرفع من الحصة المخصصة لها من الضريبة على القيمة المضافة، ومراجعة توزيع المخصصات بين الجماعات الغنية والفقيرة.

لقد لاحظنا أن مشروع القانون المالي لم يأت بتدابير ملموسة لمواكبة تطبيق الميثاق الجماعي الجديد، ونقل الجهوية من مجال الخطاب إلى مجال الواقع، ونقترح عليكم السيد الوزير التفكير جديا في استحضار هذا المعطى الجديد وأنتم تحضرون لمشروع الميزانية المقبلة...

السيد الرئيس،

لا يسعنا، سوى التنويه بالمجهود الذي بذلته الحكومة في ميدان السكن الاجتماعي، ونعتبر ما ورد بشأنه، في هذا المشروع، نقطا مضيئة وجد إيجابية، خاصة ما يتعلق بالبرنامج الوطني لمحاربة دور الصفيح، ووضع أراضي مجهزة رهن إشارة المنعشين العقاريين بأثمان تفضيلية، وهما العمليتان اللتان سيتم تمويليهما بفضل الرفع من حجم المداخيل المخصصة لصندوق تضامن السكن، نتيجة الزيادة في سعر الرسم المطبق على الإسمنت، والذي سيدر على الصندوق مليار درهم سنويا، وهذه تجربة رائدة ينبغي الاستفادة منها في قطاعات أخرى..

كذلك ننوه بإحداث صناديق الضمان، لتسهيل الحصول على قروض خاصة من طرف أجراء القطاع الخاص ومن طرف ذوي الدخل المحدود..لكن نتساءل حول مصير من لادخل لهم من ساكني دور الصفيح.

لكن لا بد أن نسجل، أن الفوائد البنكية على قروض السكن ما زالت مرتفعة، رغم الاتجاه نحو الانخفاض، الذي نتمنى أن تدعمه الدولة بتدخلات مباشرة أو غير مباشرة.

السيد الرئيس،

لا يسعنا ونحن ننهي هذا التدخل سوى التأكيد، مرة أخرى، على ضرورة تقوية الوحدة الوطنية، وتدعيم الجبهة الداخلية، في مواجهة المحاولات اليائسة للمس بسيادتنا على جزء من وطننا وبوحدتنا الترابية، هذه المواجهة التي ينبغي أن تعمل على المحاور الرئيسية المتمثلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمنا الجنوبية، وتطوير السياسة الجهوية، وممارسة دبلوماسية هجومية، بإشراك كل مكونات الدولة والمجتمع. وتركيزنا في المدة الأخيرة على حقوق الإنسان بمخيمات تيندوف، والوضع المأساوي للمحتجزين، وتلاعبات مرتزقة البوليساريو بالمساعدات الدولية، قد بدأ يعطي ثماره من خلال تراجع بعض المنظمات الوازنة عن دعمها التقليدي للمرتزقة.

علينا السير في هذا الاتجاه، بقوة وفعالية أكثر، واستثمار كل إمكانياتنا الوطنية في هذه المعركة الحاسمة.

وعلينا أن لا ننسى الدعم المادي والمعنوي لقواتنا المسلحة الملكية، والتنويه بدورها الجبار، بقيادة قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، في حماية أقاليمنا الجنوبية، وكذلك قوات الأمن بمختلف أصنافها، وقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة، التي بفضلها ينعم مواطنونا بالجنوب، بالاستقرار، والأمن، وممارسة انتمائهم لوطنهم بكامل الطمأنينة.

السيد الرئيس،

تلك بعض القضايا والملاحظات التي ارتأينا إثارتها وتسجيلها في هذه المناقشة، والوقت لا يسمح بالمزيد، وهدفنا هو دعم عمل الحكومة، وتطوير أدائها، ومساعدتها عبر ملاحظات وانتقادات بناءة، نأمل أن تأخذها بعين الاعتبار في مشاريعها المستقبلية..

واعتبارا لالتزاماتنا في إطار الأغلبية، وللإيجابيات العديدة التي يحملها هذا المشروع، ومواصلة الحكومة لأوراش الإصلاح المفتوحة، التي ندعمها ونعمل من أجل إنجاحها، فإننا سنصوت بالإيجاب لصالح مشروع قانون المالية لسنة 2004.

والسلام عليكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم للمستشار المحترم السيد رحو الهيلع، رئيس فريق التحالف الاشتراكي. الآن نختتم هذه التدخلات الصباحية بإعطاء الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد عذاب الزغاري، باسم فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أخواتي وإخواني المستشارين

ايها الحضور الكريم

ها نحن نلتقي اليوم ككل سنة، من اجل مناقشة مشروع قانون المالية، مشروع يدبر مالية الدولة ويخط التوجهات العامة في كل المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ...الخ مشروع انعكاساته سواء أكانت إيجابية أو سلبية لا تنحصر في سنة مالية واحدة بل يستمر وقعها على امتداد سنوات عدة.

السيد الرئيس،

في هذه السنة، في هذا اليوم بالذات، ونحن بصدد تدارس مشروع قانون المالية رقم 48.03 لسنة 2004 يجب أن نقف بداية وقفة خاصة عند نوعية المنهجية التي باتت متبعة من طرف الحكومة في علاقتها بالبرلمان بخصوص قانون المالية.

منهجية اقل ما يمكن ان يقال عنها انها منهجية غير سليمة، وغير لائقة، ولا تتماشى بتاتا مع الموقع السامي لمؤسستنا التشريعية. كيف لا، والبرلمان يصادق على قانون مالية تقوم الحكومة بتغيير بعض بنوده المالية بمراسيم متى شاءت وبدون إشراك ولا حتى إخبار قبلي للمؤسسة التشريعية.

كيف لا، وقد اصبح القانون المالي مناسبة لتمرير ثلة من المراسيم، ومناسبة أيضا لتمرير تعديلات جوهرية على بعض النصوص والتي تقتضي الحكمة والمنطق ان يخصص لها الوقت الكافي من أجل التدارس والمناقشة، وما مدونة التسجيل بالنسبة لهذه السنة إلا نموذج بسيط يحتدى به. كيف لا، وسلاح الأغلبية وسلاح الفصل 51 باتا مسلطين على تعديلات واقتراحات المعارضة بشكل أصبحنا نتساءل معه، ما الجدوى من المناقشة والتدارس إذا كانت النتيجة معروفة سلفا؟ هل أصبحت الحكومة تقدم مشروع قانون المالية للبرلمان وخصوصا لمجلس المستشارين قصد الإخبار فقط؟ إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت تلك هي النية الخفية للحكومة، فما عليها الا ان ترسل لنا المشروع وما يرافقه من وثائق وميزانيات فرعية ونحن نعفيها من الحضور إلى هذا المجلس الموقر الذي تستكبر عليه حتى أداءه لوظيفته الدستورية؟

فنقول لكل ذوي النيات الحسنة، وكل من له غيرة على المؤسسات الدستورية، كفانا من هذا التمييع الذي طال الحياة السياسية وها هو الآن يلاحق حتى المؤسسات الدستورية وممثلي الأمة. كفانا من التحقير والتقزيم لمؤسسة تشريعية باتت وظيفتها تحتظر. أليس هدفنا واحدا خدمة ملكنا وبلادنا وشعبنا.

فإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك لامحال، فنحن من خلال هذه القبة الكريمة نطلب من الحكومة، وبالأساس من السيد الوزير الأول، أن يستحضر كل ما قيل وان يدقق في جوانب هذه الوضعية، وان يعمل مشكورا على جعل المستقبل القريب، لن نقول في أتم الأحوال بالنسبة للعمل التشريعي، ولكن نقول في المستوى العادي والواجب.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

أقفل القوس لكي انتقل بعد ذلك إلى الخوض في مشروع قانون المالية رقم 48.03 لسنة 2004 المعروض على أنظارنا اليوم، وبداية فكما اختارت الحكومة لمشروع قانون المالية الحالي مشروعية مستمدة من إطار مرجعي معين، نشك كل الشك ان المشروع المذكور جاء مطابقا لمكوناته، فنحن بدورنا اخترنا لمناقشتنا هذه، مدخلا يستمد مشروعيته الخاصة من إطار مرجعي ينبني على حقائق لا جدال فيها:

أولا- التقارير الدولية الأخيرة للهيآت والمنظمات الحكومية منها والغير حكومية، والتي كشفت النقاب عن حقيقة الأوضاع في بلادنا وسجلت تراجعا خطيرا في العديد من المؤشرات الهامة.

ثانيا- عدم تماشي مشروع قانون المالية مع مقتضيات المخطط الخماسي الذي تمثل السنة المالية 2004 آخر حبات عنقود سنواته.

ثالثا- عدم احترام مشروع قانون المالية لسنة 2004 لمقتضيات اتفاق 30 أبريل 2003 المنبثق عن الحوار الاجتماعي.

رابعا- انخراط مشروع قانون المالية الحالي في سياق الاستمرارية من خلال تكريس التدبير الترقيعي للشأن العام الذي نهجته حكومة التناوب، وبحكم الامتداد السياسي، سارت على خطاه الحكومة الحالية.

أولا التقارير الدولية

وفي هذا الباب سنكتفي ببعض ما جاء في التقارير التي لها ارتباط مباشر بالمجال الاقتصادي، وسنترك التقارير الاخرى كتلك التي تعنى بحقوق الانسان، حرية التعبير والقضاء إلى مناسبات لاحقة.

ففي مجال المعرفة المعلوماتية من اتصالات رقمية وإنترنت، فأول تصنيف للاتحاد الدولي المختص في هذا الصدد، صنف المغرب في المركز 118، والرقم معبر عن نفسه.

من جهة أخرى سجل تقرير "ترانسبرانسي أنترناسيونال"، تراجع المغرب إلى المركز 79 دوليا في ما يخص "الشفافية"، والكل يعلم مدى أهمية هذه الأخيرة بالنسبة للاستثمار الأجنبي. ونتساءل في هذا الصدد مع الحكومة، كيف لنا أن نجلب الرأسمال الأجنبي بدون عمل

مسبق يكون جبارا في اتجاه تحقيق الشفافية المتوخاة في كل المستويات خصوصا الاقتصادية منها؟

ومرورا بعد ذلك إلى معهد "مراقبة وتقييم المخاطر" البريطاني، الذي أصدر مؤخرا تقريرا حول ما يصطلح على أنه "خريطة مخاطر العالم". ويعد هذا التقرير مرجعا بالأساس إلى الشركات الاستثمارية، وشركات التأمين الدولية، والشركات العاملة في مجال السياحة، فقد صنف المغرب من خلال هذا التقرير ضمن دول "المخاطر المتوسطة"، وهذه هي المرة الأولى التي يصنف فيها المغرب ضمن هذه الخانة، والأكيد انه مع هذا التصنيف لن يكون هدف العشرة ملايين سائح في أفق سنة 2010 هين المنال.

ولقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره السنوي 2003-2004 حول المنافسة الاقتصادية الدولية، والتقرير يعتمد على معايير اقتصادية دون إغفال الجانب السياسي، نذكر منها:

+ الأجواء العامة المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام
+ مستوى المؤسسات العمومية في البلاد ومدى تكيفها مع التطورات وتخليها عن الفساد الإداري
+ مدى توظيف التكنولوجيا عموما في خدمة التقدم العام للبلاد وخاصة التطور الاقتصادي

وبعد إخضاع المغرب لهذه المعايير، صنف المنتدى المغرب ضمن المرتبة 61 ضمن 102 دولة المعتمدة، مسجلا بذلك تراجعا ب 9 مراكز مقارنة مع السنة الماضية، وبذلك يكون المغرب في ظل الحكومة الحالية وسابقتها، قد هيأ شروط فشل الانخراط في حركية الاقتصاد العالمي المطبوعة بطابع التكتلات الجهوية والعولمة المتسارعة واللامتراجعة، فهنيئا للحكومة بهذا الإنجاز الذي نتمنى من الله أن يحد بأسه

من جهته، تقرير برنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية PNUD حول التنمية البشرية والذي قدم في 14 يوليوز المنصرم صنف المغرب من جهته ضمن المرتبة 126 ضمن 173 بلد رقم الأكيد أن له دلالاته، إذ المؤشر الذي ينبني عليه هذا التصنيف، يؤخذ بعين الاعتبار في تحديده مدى حجم الإنجازات على المستوى التعليمي، الصحي، في مجال محاربة الأمية ومحاصرة الفقر إلى غير ذلك من الجوانب الاجتماعية الأخرى...

وبالتالي فيمكن القول أن المغرب يتراجع في كل ما هو اجتماعي، مؤزما بذلك وضعية الفئات المحرومة بالأساس وموسعا الهوة ما بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، وهذا الطرح يعززه ويزكيه المشروع المعروض علينا.

وفي ختام هذا المكون الأول لإطارنا المرجعي، نجد كل الشعارات والخطابات الفضفاضة والتسويقية قد تناثرت كأوراق الشجر وحل محلها طعم مرارة الحقيقة للأسف، وما تلك الا البداية إذ سننتقل الان إلى مكون ثاني من إطارنا المرجعي وربما ستكتسب هذه المرة الحقيقة طابع المرارة المضحكة.

ثانيا: مشروع قانون المالية 2004 في سياق الإجراءات والتوجهات العامة التي جاء بها المخطط الخماسي 2004-2000 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد استقينا لكم بعض النماذج فقط، لما جاء به مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان من المفروض ان تكون محققة في أفق آخر سنة من المخطط المذكور أي سنة 2004.

جاء المخطط الخماسي في مجال المقاولة وتأهيل النسيج الإنتاجي بهذه الوعود ضمن وعود أخرى:

تهيئ مناخ تسوده الثقة والشفافية، وذلك من خلال تعزيز -آليات التشاور المؤسساتي بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لفائدة النمو والمنافسة والتشغيل وامتصاص العجوزات ...

تقوية وتطوير الدعم اللازم للمقاولة في مجالات التمويل، وتوفير الضمانات والتكوين وخدمات الاستشارة الهندسية، وتكييف النظام الضريبي ليواكب متطلبات الديناميكية الاقتصادية ...

-إيلاء اهتمام خاص لميدان الاقتصاد الاجتماعي، حيث سيتم الارتقاء بالتعاونيات إلى مستوى حركة اقتصادية واجتماعية تتسم بالفعالية والتنافسية، وكذا تدعيم المكونات الأخرى للقطاع.

وفي مجال التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر نذكر الحكومة بمقتضيات المخطط التالية فلعلها قضتها بتركها:

إرساء آليات شفافة لتعبئة موارد الزكاة في نطاق اللجنة التي أعلن عنها المغفور له صاحب الجلالة الحسن الثاني في خطاب يناير 1988 ...

التغطية الصحية لحوالي 30٪ من السكان في أفق سنة 2004 .....

أما بالنسبة لمجال التعليم والتكوين، يحكي المخطط أنه سيعمل على:

تشجيع التعليم الأولي من اجل تعميم التسجيل بسنته الأولى في أفق 2004ودعم التربية غير النظامية (8 – 16 سنة) لفائدة حوالي مليون طفل خلال المخطط.

ونفتح القوس هاهنا، لنقول أن شعارات التمدرس المعمم تصطدم بواقع العجز الفادح في الإمكانيات والطاقات البشرية، والأرقام التي تصدرها الحكومة في هذا المجال لا تعدو أن تكون، في نظرنا، غير دقيقة أخذا بالاعتبار أنها تقاس على عدد المسجلين في حين أن الأصح هو استنتاجها من خلال نهاية السنة الدراسية، لأن غالبا ما يتخلى العديد من المسجلين عن دراستهم تحت إكراهات مادية واكراهات

البعد بالنسبة للبوادي والقرى واكراهات الشروط الغير ملائمة للتحصيل المعرفي داخل مدرستنا المغربية.

أما في مجال إصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة، ننتظر من الحكومة أن تحقق ما جاء من خلال المخطط ومن ضمنه:

الترشيد من خلال تدبير الأموال العامة وفق مبادئ الدقة والشفافية والاقتصاد ....

إلغاء الامتيازات وتجميد الأجور العليا في انتظار مراجعة نظام المرتبات بالوظيفة العمومية، وللإشارة فالمشروع جاء بمعدل 12.5٪ بالنسبة لكتلة الأجور داخل الناتج الداخلي الخام في حين ان المخطط نص على تخفيضها إلى 10.7٪ بموجب السنة 2004.

وأخيرا، وفي مجال الاستثمار العمومي، فلقد جاء المخطط:

بـ 26 مليار درهم كميزانية استثمار مبرمجة بموجب الميزانية العامة للسنة المالية 2004، بيد ان المشروع لم يأت الا بـ 19 مليار درهم.

وفي خلاصة هذا المكون الثاني من الإطار المرجعي، يمكن القول أن كل ما استحضرناه ما هو إلا غيض من فيظ، وكان بإمكاننا استغراق الساعات ثم الساعات لإثبات أن الحكومة، لا السابقة ولا الحالية، لم تحترما أهداف المخطط الخماسي 2004-2000 وقد سبق لنا ان نبهنا إلى ذلك مرارا ولكن لاحياة لمن تنادي.

ونمر بعجالة إلى المكون الثالث من إطارنا المرجعي، والذي سيبرز عدم احترام الحكومة لبعض التزاماتها كما جاء بها إتفاق 30 أبريل 2003 المنبثق عن الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يبتعد مشروع قانون المالية ل 2004 عن الالتزام بالمقتضيات التي ينص عليها اتفاق 30 أبريل 2003 المنبثق عن الحوار الاجتماعي: فمثلا

في ما يخص دعم جهاز تفتيش الشغل، إذ تنص الإجراءات المتفق عليها بإحداث مناصب مالية تسمح بمد الجهاز بالموارد البشرية الكافية لمواكبة توسيع النسيج الاقتصادي، ولكن الملاحظ أن لاشيء ينذر بهذا الأمر على مستوى مشروع المالية 2004.

في ما يخص تفعيل مقتضيات القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية وذلك بإخراج المرسوم المتعلق بالوكالة الوطنية للتأمين الصحي، فلا نزال على ما يبدو سننتظر.

تسوية وضعية المتصرفين والأطر المشابهة والتقنيين والإعلاميين و الأساتذة الجامعيين، لا تزال عالقة والحكومة تتملص من التزاماتها السابقة.

اعتماد الحد الأدنى للأجور في القطاع العمومي، لا يزال مجرد شعار غير مطبق فعليا.

وختاما لهذه النقطة، لابد من أن نشير أن الحوار الاجتماعي ضمان للسلم الاجتماعي ودافع للاقتصاد الوطني بحكم جو الثقة الذي يخلقه ما بين كل الفرقاء الاجتماعيين وبحكم تشجيعه لجلب الاستثمار الأجنبي، الا أن المقاربة الأمنية التي تنهجها الحكومة من خلال اللجوء إلى الحوار كلما أرادت تهدئة التوتر الاجتماعي المتمثل في إعلانات الإضراب وما شابهها من النماذج النضالية، تعد في نظرنا ضربة في الصميم لمصداقية الحكومة ولمصداقية التزاماتها.

ونمر بعد هذا التحذير إلى آخر مكون من إطارنا المرجعي، والذي سيأتي بمقاربة شمولية ما بين روح المشروع الحالي وبين متطلبات واحتياجات الظرفية الراهنة والمستقبلية للمغرب.

رابعا: الاستمرارية من خلال التدبير الترقيعي للشأن العام.

وبداية يمكن القول أن معدل النمو المبرمج يبقى متواضعا إذا ما وضع في السياق العام المتفائل الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2004، ومن ضمن ما جاء في هذا السياق نذكر:

سعر برميل البترول 25 دولار

صرف الأورو بالدولار: 1،17

محصول زراعي قدر ب 65 مليون طن

توفير المغرب ل 8 دولارات عن كل طن مستورد من القمح

فمع هذا الطرح الافتراضي المتفائل جدا، لم تستطع الحكومة تحقيق معدل نمو متوقع ل 2004 يتجاوز الـ 3٪، والحال أن الكل يعلم أن معدل نمو على الأقل يصل إلى 6٪ أو 7٪ ومستمر على مدى سنوات هو وحده الكفيل بخلق حركية في الاقتصاد الوطني، عن طريق تحقيق استثمارات إضافية منتجة للشغل منمية للمداخيل الضريبية.

نسجل من جهة أخرى، تراجع الحكومة عن مكتسبات والتزامات اجتماعية هامة نذكر منها:

تخفيض نسبة الضريبة العامة على الدخل في نسبتها العليا من 44 % إلى 41،5% كما سبق للسيد الوزير الاول أن صرح بذلك.

التسبيق الذي كان يمنح لموظفي ومستخدمي الدولة قصد تشجيعهم على اقتناء او بناء سكن اجتماعي رئيسي.

رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 7٪ إلى 14٪ على الطاقة الكهربائية.

تحديد المكس الداخلي على استهلاك بترول زيت الغاز - الكيروزين الذي يستعمله أهل البادية في الانارة، إلى 44 درهم للهيكتولتر الواحد.

وبالمقابل أقدمت الحكومة على خطوات جبارة في ميدان تشجيع الفئة النادرة من المواطنين على الاستهلاك الموسع للسيكار الكبير والصغير، وذلك عن طريق تخفيض الضريبة الداخلية على الاستهلاك. كما أعفت الحكومة مشكورة السيارات التي مضى على استخدامها أكثر من 25 سنة من الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات، وهي بذلك لا محال تشجع أحد الأمرين، إما حوادث السير، والكل يعرف مدى حجم هذه الكارثة في المغرب وبالتالي لا نطمح في المزيد، أو مساعدة هواة اقتناء السيارات التي تعد كتحف وذلك بالتآزر معهم في المصاريف.

كما استجابت الحكومة لمصالح بعض اللوبيات وذلك بتمتيعهم بإعفاءات وتخفيضات جمركية وضريبية، ولنا في اللحم المفروم ولحم الدجاجات والديوك وشرائح السمك، مثال معبر بامتياز عن ذلك.

من خلال ما قيل يبدو أن الحكومة تنهج سياسة تفقير الفقير واغناء الغني، وبالتالي تساهم لا محال في توسيع الهوة ما بين القمة والقاعدة داخل الهرم الاجتماعي. ورحم الله تلك الشعارات والخطابات والوعود التي كان السيد وزير المالية الحالي يتحفنا بها لما كان في أوج تألقه كعضو في البرلمان يتحدث من موقع المعارضة، ولكن شتان بين الماضي والحاضر.

فقد أصبح السيد وزير المالية من المدافعين الصامدين على الارثودوكسية الليبرالية المتمثلة في ضبط محكم للتوازنات الماكرو اقتصادية، بل ولا نبالغ في القول إذا قلنا أن المغرب أصبح يستوفي الشروط التي أتت بها معاهدة "ماستريخت" أكثر مما تستوفيه فرنسا أو ألمانيا.

فهنيئا لهذا التحول الذي اختلطت فيه مفاهيم الاشتراكية مع مفاهيم الارثودوكسية الليبرالية، وكم عانينا من معارضة السيد فتح الله ولعلو لهذا التوجه، ولكن والحمد لله أن التيار الليبرالي المغربي سموح وصدره رحب وهو بهذه المناسبة يرحب بالسيد وزير المالية ضمن ناديه، شريطة ان يكون ليبراليا معتدلا لأن التشدد والغلو لامحل له في النادي المذكور.

السيد الرئيس، إن العجز في التسيير يقدر بـ 2،8 مليار درهم، وهو عجز يحتاج إلى تغطية وجدتها الحكومة من خلال اعتماد مداخيل الخوصصة، غير أن سياسة معالجة الهيكلي والثابت بما هو استثنائي وظرفي قد لا تحمد عقباها على الأمد البعيد، وانتظر الأزمة الاقتصادية يوم لا تجد الدولة من مؤسساتها ما هو صالح للتفويت.

وبالمقابل، وفيما يخص المديونية العمومية، فلا يزال "تاكتيك" الملء والإفراغ ما بين الدين الداخلي والدين الخارجي متبعا من طرف الحكومة، ونحن نظن أن الإنجازات تبقى متواضعة في حقيقة الأمر ولا ندري هل الحكومة من خلال الأرقام المموهة التي تصدرها ترمي إلى تلميع صورتها أمام الرأي العام المغربي؟ أم أنها تخفي عجزها بطريقة تحايلية؟ فإذا كان الأمر كذلك فنحن نقول لها إلى متى؟.

إن التحليل السليم لوضعية الاقتصاد الوطني ينطلق بالأساس من طرح الإشكالية الأساسية، وفي تقديرنا تبقى هذه الإشكالية بالأساس هي عدم تمكن اقتصادنا من التحرر من الارتباط الوثيق بالجانب الفلاحي، فالنمو يبقى خاضعا لرحمة الأمطار. والحكومة إن كانت فعلا بدأت العمل في جانب تطوير قطاعات أساسية أخرى بغرض تأمين نسبة نمو بمعزل من الإكراهات الطبيعية، فلحد الآن لم نلاحظ أن هناك تحقيقا نوعيا في هذا الجانب:

فهل حقا يمكن القول، أن قطاع النسيج بخير وبات يكتسب تنافسية ويساهم في الحركية الاقتصادية الوطنية بشكل مهم ومستمر قد يكون له دور الرافعة بالنسبة للقطاعات الأخرى؟ لا نظن، خصوصا وان المنافسة ستبلغ اشدها مع دخول الاتفاق المتعدد الألياف حيز التطبيق، ومع دخول الصين للمنظمة العالمية للتجارة والتي تنضاف إلى منافستها، منافسة كل من الهند، الباكستان، جزر الموريس، تركيا، والمنافسة من طرف بعض التكتلات الجهوية خصوصا "الألينا ALENA"، "الازيان ASEAN" و"الميركوسور MERCOSUR"

فالمغرب يحتاج في نظرنا بالنسبة لقطاع النسيج إلى استراتيجية تتوخى تحقيق اندماج أكثر من حيث كل مراحل الإنتاج، فهو الآن لا يتوفر على المواد الأولية ويكتفي في هذا المجال أساسا على "تفويت الأعمال من الباطن" أو ما يصطلح عليه باللغة الفرنسية " La Sous traitance".

بالنسبة للسياحة، فبالرغم من الانجازات الهائلة التي حققت في هذا القطاع والتي يعود الفضل فيها بالدرجة الاولى إلى مولانا صاحب الجلالة، فالحكومة لا تزال لم تعالج بعض مستويات الاختلال الحاصلة في هذا القطاع، وخصوصا في ميدان النقل الجوي والبنى التحتية الموازية للقطاع.

بالنسبة للصيد البحري فهومن جانبه، أصبح يطرح عدة تساؤلات:

هل حققنا أولا الشيء الكثير من وراء توقيف اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي؟ فالحكومة وقتها وأعني هنا حكومة التناوب والتي تشكل، في الحقيقة، الحكومة الحالية امتدادا لها، كانت تلك الحكومة قد بررت إقدامها على قرار التوقيف كون أن الثروة السمكية مهددة، وأن الجهد الاستغلالي للقطاع جد مرتفع، وأن السوق المحلية تعاني من قلة المنتوج وغلاء الأثمان، وان لكل مغربي الحق في استهلاك المنتوجات السمكية بسعر مناسب الخ.....فأين نحن من هذه التبريرات؟ كل ما في الأمر أن السمك في السوق الداخلية لا يوجد بالكميات الكافية وسعره

يعد باهظا مقارنة مع القدرة الشرائية الهزيلة للمواطن المغربي، الشيء الذي يجعل المواطن المغربي لا يعرف من السمك إلا السردين وما يدور في فلكه، أما ما جاد به الله سبحانه وتعالى على هذا البلد الطيب من أنواع فاخرة ومتنوعة من الأسماك فلربما يترك الشعب المغربي للسادة أعضاء الحكومة شرف الظفر بما لد منها.

أما في ما يخص الثروة السمكية فلم يخفف بتاتا الضغط الحاصل عليها، ومعالجة الحكومة لهذا الإشكال لا تعدو أن تكون تارة متخبطة، وتارة أخرى ارتجالية.

ما يمكن استخلاصه مما قيل في هذا المجال، أنه إذا كانت فعلا الثروة السمكية مهددة بشكل حاد جدا خصوصا بالنسبة للرخويات، فلماذا لا نوقف إطلاقا الصيد حتى تؤكد الدراسات اننا تجاوزنا فترة الخطورة المطلقة، أما أن نكون قد أوقفنا اتفاق الصيد البحري من أجل أقوال ووعود لم تحقق، فما نكون بذلك إلا قد حرمنا الميزانية من موارد الاستغلال الاوربي، وما نكون إلا قد جنينا على أنفسنا حقدا سياسيا من طرف بعض الجهات نستشعر خطورته في ملفات وطنية حساسة، وقضية الوحدة الترابية واحدة منها.

ونمر من ما هو بحري إلى ما هو ضريبي، في اشارة منا إلى أن الضرائب قد أغرقت العباد، وايحاءا منا للحكومة ان تعويض ما سيترتب عن دخول اتفاقيات التبادل الحر من خصاص على مستوى خزينة الدولة كنتيجة لرفع الرسوم الجمركية على الاستيراد، لا يأت عن طريق اثقال كاهل المساهمين بقدر ما يأتي عن طريق تشجيع الاستثمار والتصدير، واقرار عدالة ضريبية واسعة وتفعيل حقيقي لدور المراقبة الضريبية.

وفي نفس الإطار، لابد من التأكيد على أن الإصلاح الضريبي يعد من بين الميكانيزمات الضرورية لتحفيز وتشجيع الاستثمار، بيد أن الحكومة تتشبث بسياسة الوعود دون أي إنجاز يذكر في هذا الاتجاه، فنحن نعيد التساءل مع السيد وزير المالية، متى سيأتي الإصلاح الضريبي الشامل؟

أما فيما يخص البورصة، فلم نشهد أي تحسن يذكر بعد، ولا يزال عدد الشركات المعتمدة لدى السوق المركزية هزيل زهاء الخمسين شركة فقط. وهنا نتساءل أيضا، إذا كان المستثمرون المغاربة لا يثقون في السوق المالية الداخلية فكيف لنا أن نطالب المستثمرين الأجانب بذلك؟

السيد الرئيس

إن اللاتمركز واللامركزية خيار أكيد بالنسبة للمغرب ولكن التساؤل المطروح:

ماذا فعلت الحكومة من أجل تفعيله و تثبيت خياره؟

جل الحركة الاقتصادية مركزة في محور الدار البيضاء – القنيطرة، نفس الشيء بالنسبة للمعاهد العليا و الجامعات الشاملة للتخصصات المتعددة

البنية التحتية الصناعية تنتشر بشكل غير متوازن بين مختلف الجهات، كل هذا يكرس نظرية تواجد مغرب نافع وآخر غير نافع ويساهم في توسيع الهوة ما بين مختلف الجهات في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

نمر إلى ميدان الصحة العمومية، ونقول أن الأرقام مهولة ومخيفة، والعجز فادح وخطير، ويكفي ان نقول على سبيل المثال أن عدد المصابين بالسكري يقدر ب 15 % من سكان المغرب و10% منهم يتناولون "الانسولين" مرتين أو ثلاثة مرات وعددهم يبلغ حوالي 5،4 مليون شخص.

وأن 44000 ألف حالة جديدة للسرطان تحصى كل سنة في المغرب، في حين أن الخمسة مراكز استقبال سواء العمومية منها أو الخاصة لا تتجاوز 12.000 سرير، فكيف يمكن تغطية العجز في هذا المجال؟

هذا فقط نموذج بسيط من الأرقام الخطيرة التي لها ما لها من دلالات على الوضع المتدني لصحة المواطن المغربي، ومعاناته مع قلة إمكانيات قطاع الصحة العمومية. السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

قبل أن اختم مداخلتي هذه، أود القول أن قضيتنا الأولى تبقى هي ملف صحرائنا المغربية، ودعما لهذه القضية كان من اللازم إعطاء تصور واضح للإصلاح الجوهري لآلتنا الديبلوماسية كما نادى بذلك مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الا ان المشروع الحالي لا يعطي أي مؤشر إيجابي يجعلنا نتفاءل.

كما لن تفوتني الفرصة، دون الإشارة إلى أن الحكومة لم تأخذ بعين الاعتبار من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2004، التوجيهات الملكية فيما يخص ضرورة تفعيل دور الديبلوماسية البرلمانية. فإذا كانت أدنى نفقاتنا تخضع للحجر من طرف مصالح السيد وزير المالية، فلا ندري كيف يمكننا ان نطمع في الرفع من مستواها إلى الحد الذي يخول للجهاز التشريعي القيام بكل أعماله على أتم وجه بما في ذلك تلك المرتبطة بالديبلوماسية البرلمانية؟

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

وخلاصة، يطول الحديث وتبقى المدة المخصصة لهذه المداخلة محدودة بشكل لا يسمح بالتعمق في النقاش،واختم مداخلتي كما بدأتها، ما الجدوى من قول كل هذا؟

ما الجدوى من تقديم تعديلات ولو كانت مهمة وذات طابع اجتماعي على وجه الخصوص؟

ما الجدوى من التصويت على هذا المشروع؟

فالحكومة لها أغلبيتها المنبثقة عن تكتلات لا نحسبها تخدم مصلحة الديموقراطية في بلادنا، والحكومة لها سلاح

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السيد محمد عداب الزغاري، باسم فريق الاتحاد الدستوري. وأعلن على أنني سأرفع الجلسة لنبدأ على الساعة الثانية والنصف، والخامسة سيتناول السيد الوزير الكلمة للرد. وبعد ذلك سنأخذ القرار المناسب.

فتاك يدعي الفصل 51، والحكومة أولا وأخيرا تفعل ما تشاء واختارت لنفسها نهج سياسة الأذن الصماء.

فهنيئا لكم مسبقا أيها السادة أعضاء الحكومة على قانونكم المصادق عليه بقوة الأقدار، وهنيئا يا وزير المالية على لباسك الجديد، أما القديم فلم يعد صالحا على ما يبدو، أما نحن ففي انتظار التحول الإيجابي المتوخى والمبادرة الجادة والالتزام الصريح والشفاف، سنقول لك أيتها الحكومة، نحن برءاء من هذا المشروع براءة الذئب من دم يوسف. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تشكيلة أعضاء المكتب

المنصب	الاسم	الفريق
الخليفة الأول للرئيس.	أحمد القادري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
الخليفة الثاني للرئيس.	عبد الرحمان لبدك	فريق الحركة الوطنية الشعبية.
الخليفة الثالث للرئيس.	الصوالحي بوزكري	فريق الحركة الشعبية.
الخليفة الرابع للرئيس.	عادل المعطي	الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
الخليفة الخامس للرئيس.	محمد فضيلي	فريق الاتحاد الديمقراطي.
المحاسب.	لحسن بيجديكن	فريق التجمع الوطني للأحرار.
المحاسب.	عبد الرحمان أشن	فريق التحالف الاشتراكي.
المحاسب.	أحمد التويزي	فريق الاتحاد الدستوري.
الأمين.	علي ساله شكاف	فريق العهد الديمقراطي.
الأمين.	محمد سعدون	فريق الاتحاد الاشتراكي.
الأمين.	أحمد لخميس	الفريق الكونفدرالي.

رؤساء اللجن

اللجنة	الاسم	الفريق
1 ـ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.	عمر أدخيل	فريق الاتحاد الديمقراطي.
2 ـ لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة.	عبد اللطيف اسطمبولي	فريق الحركة الوطنية الشعبية.
3 ـ لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.	عبد الصمد عرشان	الفريق الديمقراطي الاجتماعي.
4 ـ لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية.	أحمد لعمارتي	فريق التجمع الوطني للأحرار.
5 ـ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.	محمد الأنصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
6 ـ لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.	أحمد منتصر	فريق الحركة الشعبية.

رؤساء الفرق

الفريق	الرئيس
فريق التجمع الوطني للأحرار.	المعطي بنقدور.
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.	عبد الحق التازي.
فريق الحركة الوطنية.	محمد المنصوري.
فريق الحركة الشعبية.	محمد الجوهري.
الفريق الديمقراطي الاجتماعي.	سعيد التدلاوي.
فريق الاتحاد الديمقراطي.	بلحاج الدرمومي.
فريق التحالف الاشتراكي.	رحو الهيلع.
فريق الاتحاد الدستوري.	أحمد بنا.
فريق العهد الديمقراطي.	محمد بلحسان.
الفريق الاشتراكي.	محمد الخضوري.
الفريق الكونفدرالي.	خليد لهوير العلمي.

فريق التجمع الوطني للأحرار

المعطي بنقدور، مصطفى عكاشة، العلمي التازي، بدر الدين السنوسي، أحمد العمارتي، محمد عبو، أحمد حاجي، الحسين أشنكلي، أحمد الشرقاوي، محمد بوهريز، ابراهيم الحب، لحسن بيجديكن، محمد بوداس، خيري بلخير، عبد الرحيم عماني، محمد طالحا، عفان بنبو عيدة، محمد بوحويلي، عبد السلام بلقشور، محمد كرام، عبد السلام الهمس، الغازي لغرابة، الرحيم الطور، حميد العكرود، محمد رشادي، عبد الله الغوثي،

أحمد السرغيني، عبد الرحيم الخمليشي، الراضي أيت عياد، حجوب الصاخي، سعد العباسي، أحمد القلوبي، عمر بنونة الوريدي، محمد جبهة، ابراهيم الرميلي، عبد العزيز بوهدود، عبد الرزاق بنكيران، الحبيب نواس، عبد القادر سلامة، علي طالحا، أمين الدراق، الحبيب لعلج، ادريس الغزالي، أحمد بنيس، أحمد البوزيدي، عبد المالك لعرج وعبد السلام أمغار.

الفريق الاستقلالي

عبد الحق التازي، محمد سعد العلمي، محمد السوسي الموساوي، محمد الأنصاري، أحمد القادري، محمد تيتني العلوي، محمد كافي الشراط، عبد اللطيف ابدوح، يوسف التازي، محمد الخليفة، محمد بلحسن خيير، أهل أحمد ابراهيم مامي، عزيز الفيلالي، نجيب أبضالص، عبد الكريم نصيري، محمد المصطفى ميارة، محمد بنشايب، محمد فاضل يارا، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، العربي القباج، أحمد شفيق، أحمد لخريف، الطيب الموساوي، محمد أبو الفراج، الطاهر الفيلالي، ابراهيم الوعبان، محمد كريمن، محمد لعيدي، محمود دايلة، محمد لمين لعروسي، باسيدي أكومي، فوزي بنعلال، بنجيد الأمين، محمد العزري، السالك الباهية والعربي بوراس.

فريق الحركة الوطنية الشعبية

عبد الرحمان لبدك، حياة الدليمي، لحسن بوعود، عبد اللطيف اسطمبولي، ابراهيم الذهبي، المكي الزيزي، محمد المنصوري، أحمد الإدريسي، عبد الله خنوفا، محمد القندوسي، عبد الكبير برقية، عبد الله أبو زيد، ابراهيم أهل احماد، محمد صالح قميزة، بوشعيب هيلالي، مولاي إدريس علوي، جمال أربعين، عبد الرحمان أربعين، حسن أبو العز، مصطفى التومة، الهاشمي السموني، بن الطالب الحبيب، عبد الفتاح عمار، عبد الحميد بوجادي، المهدي زركو، عبد القادر أقوضاض، أحمد السينيتي، عبد الغني مكاوي وابراهيم أبو زيد.

فريق الحركة الشعبية

للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية

محمد جوهري، احسن أمزوغ، أولعيد الرداد، حميد المودن، المختار الجماني، امبارك السباعي، سيدي محمد سالم الجماني، أحمد مسكة حمو، إدريس الحسفي، المهدي عثمون، علي أساكتي، عبد القادر نور الزين، إدريس مرون، عبد الرحيم دندون، بوزكري الصوالحي، محمد منصوري، محمد دواحي، أحمد المنتصر، سعيد اللبار، محمد عدال، الحسين بنموسى، بلخير الخلفاوي، ابراهيم فضلي، سفيان القرطاوي، خالد برقية، محمد شنينة، الحاج الطاهيري ولحسن عباد.

الفريق الديمقراطي الاجتماعي

عبد القادر الرايس، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، محمد السلامي، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، عبد السلام الودي، البكاي بورجل، الميلودي عفوت، ناصر الميلود، محمد طريبش، أحمد الكور، محمد هيلال، محمود عرشان، محمد أوخيار، محمد أبو السعود، المحجوب الدابدا، عبد الصمد عرشان، سعيد كمال، محمد برطني، محمد أبو الخدادي ومحمد العقاوي.

فريق الاتحاد الديمقراطي

الحسين قيشوحي، محمد فضيلي، بلحاج الدرمومي، بنزروال بنعيسى، عبد الرحيم الشرقاوي، عبد المجيد العزوزي، ميلود لعلج، عمر محيب، عمر كردودي، عبد الحميد بنعلوش، يونس العراقي، عمر ادخيل، أحمد الجوهري، لحسن أكوجكال، محمد سعيد كرم، أحمد بولون، عمر مكدر، بيتة بوسلهام، أحمد الجغيري، الحسان فراحي وحسن أتغليست.

فريق التحالف الاشتراكي

رحو الهيلع، رحال الزكراوي، عبد الكريم الودغيري، حسن واهروش، محمد الرحموني، العربي خربوش، محمد الزعيم، عبد الرحمان أوشن، محمد الرايس، عبد الحق بوكرين، سيدي محمد أخطور، أحمد شوفاني، عبد اللطيف أوعمو، نصر الدين الدوبلالي، الطيبي عناد، شعيب حميدوش، بوطاهر بوطاهيري وحميد كوسكوس.

فريق الاتحاد الدستوري

الحبيب الزويكي، لحسن نبيه، أحمد بومكوك، الحسين الحداوي، إدريس الراضي، أحمد أمهال، أحمد بنا، عبد القادر النميلي، نور الدين بركاع، محمد عذاب الزغاري، أحمد التويزي، امحمد الشافعي، علال عزيوني، أحمد النماوي، حسن زاهير، محمد اجبيل وعبد العزيز لقريعة.

فريق العهد الديمقراطي

محمد بلحسان، محمد كنفاوي، إسماعيل قيوح، محمد آيت امبارك، العربي سديد، محمد رضا بوطيب، محمد البطاح، الحو المربوح، العربي المحرشي، يحيى يحيى، ابراهيم السالمي، علي آيت المودن، علي سالم الشكاف وسيداتي شكاف.

الفريق الاشتراكي

محمد الخضوري، سيدي أحمد المتوكل، محمد التحيفة، محمد سعدون، محمد الهبطي، عبد السلام خيرات، زبيدة بوعياد، علي القضيوي الادريسي، عبد الجبار بوملحة، مولاي الحسن الطالب، محمد العلمي، حسن قاسمي وأبو بكر عبيد.

الفريق الكونفدرالي

عمر الإدريسي، اعمر اجمايلي، محمد المرس، أحمد الزايدي، محمد عشاب، مصطفى الشطاطبي، أحمد أخميس، خليد هوير العلمي، محمد لشكر، محمد دعيدعة، عبد المالك أفرياط ومحمد بورمان.

صوالحي بوزكري
الخليفة الثالث
لرئيس مجلس المستشارين